

## كتاب

الحَجْرُ: منعُ مالكٍ من تصرفه في ماله.  
 وفَلَسٍ: منعُ حاكمٍ مَنْ عليه دينٌ حالٌّ يعجز عنه، من تصرفه في ماله الموجود مدةَ الحجر.  
 والمُفْلِسُ: مَنْ لا مالَ له، ولا ما يدفعُ به حاجته. وعند الفقهاء: مَنْ دَيْنُهُ أَكْثَرُ مِنْ مَالِهِ.

شرح منصور

(الحَجْرُ) للفلس وغيره، وهو - بفتح الحاء وكسرها - لغة: التضييق والمنع. ومنه سُمِّيَ الحرامُ (١) حَجْرًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ حَبْرًا مَحْجُورًا﴾ [الفرقان: ٢٢]، لأنه ممنوعٌ منه، وسُمِّيَ العقلُ حَجْرًا؛ لقوله تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرِ﴾ [الفجر: ٥]، لأنه يمنعُ صاحبه من تعاطي ما يقبُح، وتضرُّ عاقبته.

وشرعاً: (منعُ مالكٍ من تصرفه في ماله) سواء كان المنع من قبل الشرع، كالصغير، والمجنون، والسفيه، أو الحاكم، كمنعه المشتري من التصرف في ماله حتى يقضي الثمن الحال، على ما تقدّم.

(و) الحَجْرُ (لفلس): منعُ حاكمٍ مَنْ عليه دينٌ حالٌّ يعجز عنه، من تصرفه في ماله الموجود حالَ الحجر، والمتجدد بعده بإرث، أو هبة، أو غيرهما، (مدةَ الحجر) أي: إلى وفاء دينه، أو حكمه بفكّه، فلا حجرَ على مكلفٍ رشيدٍ، لا دينَ عليه، ولا على مَنْ دَيْنُهُ مُوجَلٌّ، ويأتي، ولا على قادرٍ على الوفاء، ولا من التصرف في ذمته.

(والمُفْلِسُ) لغةً: (مَنْ لا مالَ) أي: نقدَ (له)، ولا ما يدفعُ به حاجته) فهو المعدم، سُمِّيَ بذلك؛ لأنه لا مالَ له إلا الفلوس، وهي أدنى أنواع المال. (و) المُفْلِسُ (عند الفقهاء: مَنْ دَيْنُهُ أَكْثَرُ مِنْ مَالِهِ) سُمِّيَ مُفْلِسًا، وإن كان ذا مالٍ؛ لاستحقاق ماله الصَّرفَ في جهة دينه، فكأنه معدومٌ، أو لما يؤولُ إليه من عدم ماله

(١) في (م): «الحرم».

## والْحَجْرُ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

لِحَقِّ الْغَيْرِ ، كَعَلَى مُفْلِسٍ ، وَرَاهِنٍ ، وَمَرِيضٍ ، وَقَنَّ ، وَمَكَاتِبٍ ،  
وَمَرْتَدٍّ ، وَمَشْتَرٍ بَعْدَ طَلَبِ شَفِيعٍ ، أَوْ تَسْلِيمِهِ الْمَبِيعِ ، وَمَالُهُ بِالْبَلَدِ ، أَوْ  
قَرِيبٌ مِنْهُ .

شرح منصور

بَعْدَ وَفَاءِ دِينِهِ ، أَوْ لِأَنَّهُ يُمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ إِلَّا الشَّيْءَ التَّافَهُ الَّذِي لَا  
يَعِيشُ إِلَّا بِهِ ، كَالْفُلُوسِ .

(وَالْحَجْرُ) الَّذِي هُوَ مَنَعُ الْإِنْسَانِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ (عَلَى ضَرَبَيْنِ):

أَحَدُهُمَا: الْحَجْرُ (لِحَقِّ الْغَيْرِ) أَي: لَغَيْرِ<sup>(١)</sup> الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ، (ك) الْحَجْرُ (عَلَى  
مُفْلِسٍ) لِحَقِّ الْغَرَمَاءِ، (و) عَلَى (رَاهِنٍ) لِحَقِّ الْمُرْتَهِنِ فِي الرَّهْنِ<sup>(٢)</sup> بَعْدَ لَزُومِهِ،  
(و) عَلَى (مَرِيضٍ) مَرَضَ مَوْتٍ مَخُوفًا، فِيمَا زَادَ عَنِ الثَّلَاثِ؛ لِحَقِّ الْوَرِثَةِ، (و)  
عَلَى (قَنَّ<sup>(٣)</sup> وَمَكَاتِبٍ) لِحَقِّ سَيِّدِهِمَا<sup>(٤)</sup> (و) عَلَى (مَرْتَدٍّ) لِحَقِّ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ  
تَرْكَهُ فِيءٌ يُمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفُوتُهُ<sup>(٥)</sup> عَلَيْهِمْ، (و) عَلَى<sup>(٦)</sup> (مَشْتَرٍ)  
فِي شِقْصٍ مَشْفُوعٍ اشْتَرَاهُ (بَعْدَ طَلَبِ شَفِيعٍ) لَهُ، عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ  
بِالطَّلَبِ؛ لِحَقِّ الشَّفِيعِ، (أَوْ) بَعْدَ (تَسْلِيمِهِ) أَي: تَسْلِيمِ الْبَائِعِ الْمَشْتَرِي (الْمَبِيعِ)  
بِثَمَنِ حَالٍ، / إِذَا امْتَنَعَ الْمَشْتَرِي مِنْ أَدَاءِ الثَّمَنِ، (وَمَالُهُ بِالْبَلَدِ، أَوْ) بِمَكَانٍ  
(قَرِيبٍ مِنْهُ) فَيُحَجَرُ عَلَى مَشْتَرٍ فِي كُلِّ مَالِهِ، حَتَّى يُوْفِيَهُ؛ لِحَقِّ الْبَائِعِ؛ وَتَقَدَّمَ.

١١٧/٢

(١) فِي (م) : «غَيْر» .

(٢) فِي (م) : «بِالرَّهْنِ»

(٣) جَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ مَا نَصَّهُ : [ذَكَرُ الْقَنَّ هُنَا مَبْنِيٌّ فِيمَا يَظْهَرُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يَمْلِكُ إِذَا مَلَكَ،  
وَالصَّحِيحُ خِلَافُهُ، إِلَّا أَنَّ يَحْمِلُ الْمَلِكُ الْمُسْتَفَادَ مِنْ مَالِكِهِ فِي التَّعْرِيفِ عَلَى الْأَعْمَ مِنَ الْحَقِيقِيِّ وَالْمُجَازِيِّ .  
مُحَمَّدُ الْخُلُوتِيُّ] .

(٤) فِي (م) : «سَيِّدِهِ» .

(٥) فِي (س) : «يَفُوتُ» .

(٦) لَيْسَتْ فِي (م) .

الثاني: لحظ نفسه، كعلي صغير، ومجنون، وسفيه.

ولا يطالب، ولا يُحجرُ بدينٍ لم يحلَّ.

ولغريمٍ مَنْ أرادَ سفرًا، سوى جهادٍ متعينٍ، ولو غيرَ مخوفٍ، أو لا يحلُّ قبلَ مدَّته، وليسَ بدينه رهنٌ يُحرز، أو كفيلٌ مَلِيٌّ، منعه حتى يوثقه بأحدهما. ....

شرح منصور

الضربُ (الثاني) الحجرُ على الشخصِ (لحظ نفسه، كـ) الحجرِ (على صغيرٍ ومجنونٍ وسفيه) لأنَّ مصلحته عائدةٌ إليهم، والحجرُ عليهم عامٌ في أموالهم وذممهم.

(ولا يُطالبُ) مدينٌ بدينٍ لم يحلَّ، (ولا يُحجرُ) عليه (بدينٍ لم يحلَّ) لأنَّه لا يلزمه أداؤه قبلَ حلوله.

(ولغريمٍ مَنْ) أي: مدين، وظاهره: ولو ضامنًا (أرادَ سفرًا) أطلقه الأكثرُ، وقَّده الموفق<sup>(١)</sup>، والشارح<sup>(٢)</sup>، وجماعةٌ بالطويل. قال في «الإنصاف»<sup>(٣)</sup>: ولعله أولى، وجزمَ به في «الإقناع»<sup>(٤)</sup>. (سوى) سفرٍ (جهادٍ متعينٍ)<sup>(٥)</sup> لاستنفار الإمام له ونحوه، فلا يُمنعُ من السفرِ له، (ولو) كان السفرُ (غيرَ مخوفٍ، أو) كان الدينُ (لا يحلُّ) أجله (قبلَ مدَّته) أي: السفرِ، (وليسَ بدينه) أي: الغريم الذي يُريد مدينته السفرَ (رهنٌ يُحرزُ) الدينُ، أي يفي به، (أو) ليس به (كفيلٌ مَلِيٌّ) قادرٌ بالدين، (منعه) مبتدأ، خبره ولغريم المتقدم، أي: لربِّ الدين منعُ مدينه من السفرِ (حتى يوثقه بأحدهما) أي برهنٍ يُحرز، أو كفيلٍ مَلِيٍّ، لما فيه من الضررِ عليه بتأخيرِ حقِّه

(١) في المغني ٥٩١/٦.

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٢٨/١٣-٢٢٩.

(٣) المصدر السابق ٢٣١/١٣.

(٤) ٣٨٧/٢.

(٥) جاء في هامش الأصل ما نصُّه: [عَلِمَ منه أَنَّهُ لو تعيَّن عليه الحجُّ، له منعه، ويُفرَّقُ بينه وبين الجهادِ، بأنَّ الجهادَ نفعه عامٌ بخلافِ الحجِّ].



لا تحليله إن أحرم.

ويجبُ وفاءُ حالٍ فوراً على قادرٍ، بطلب ربِّه، فلا يترخصُ من سافرَ قبله، ويُمهلُ بقدرِ ذلك. ويحتاطُ إن خيفَ هروبه بملازمته، أو كفيل، أو ترسيم.

شرح منصور

بسفره، وقدمه عند مَحَلِّه غير متيقن، ولا ظاهر. وعلم منه أنه لو كان به رهن لا يُحرزه، أو كفيل غير مليء، له منعه أيضاً حتى يوثق<sup>(١)</sup> بالباقي، وإن أراد غريم مدين وضامته السفر معاً، فله منعهما ومنع<sup>(٢)</sup> أيهما شاء، حتى يوثق، كما سبق.

و (لا) يملك ربُّ دينٍ (تحليله) أي: المدين (إن أحرم) ولو بنفل؛ لوجوب إتمامه. قال الشيخ تقي الدين<sup>(٣)</sup>: له منع عاجز، حتى يقيم كفيلاً يدينه. أي: لأنه قد تحصل له ميسرة، ولا يتمكن من مطالبتة؛ لغيبته عن بلده، فيطلبه من الكفيل.

(ويجبُ وفاءُ دينٍ (حال فوراً على) مدينٍ (قادرٍ بطلب ربِّه) لحديث: «مطل الغني ظلم»<sup>(٤)</sup>. وبالطلب يتحقق المطل، (فلا يترخص من سافر قبله) أي: الوفاء بعد الطلب؛ لأنه عاص بسفره، (ويُمهلُ) مدين (بقدر ذلك)<sup>(٥)</sup> (أي: ما يتمكن به من الوفاء، بأن طُوب بمسجد، أو سوق، وماله بداره، أو حانوته، أو بلدٍ آخر، فيُمهل بقدر ما يُحضره فيه. (ويحتاطُ) ربُّ دينٍ (إن خيفَ هروبه) أي: المدين (بملازمته) إلى وفائه، (أو) يحتاطُ (بكفيل) مليء، (أو ترسيم)<sup>(٦)</sup> عليه، جمعاً بين الحقين.

(١) في (م): «بتوثق».

(٢) ليست في (م).

(٣) مجموع الفتاوى ٢٨/٣٠.

(٤) تقدم نخرجه ص ٣٩٨.

(٥) جاء في هامش الأصل ما نصه: [قال ابن نصر الله: اسم الإشارة هنا راجع لغير مذكور، فلي نظر فيه. انتهى. والأصل بقدر ما يتمكن فيه من الوفاء إلا أنه معلوم من السياق. قاله شيخنا في «الحاشية» محمد الخلوتي].

(٦) في (م): «ترسم»، وكب فوقها في الأصل [أي: توكيل في حفظه]. والترسيم: اصطلاح من العصر المملوكي، معناه: اعتقال الشخص، أو وضعه تحت المراقبة. «معجم المصطلحات والألفاظ التاريخية» ص ١٠٣.



وكذا لو طلب تمكينه منه محبوس، أو يوكل فيه. وإن مطله حتى شكاه، وجب على حاكم أمره بوفائه بطلب غريمه، ولم يحجر عليه. وما غرم بسببه، فعلى مماتل، وإن تغيب مضمون، فغرم ضامن بسببه، أو شخص لكذب عليه عند ولي الأمر، رجع به على مضمون وكاذب.

شرح منصور

(وكذا لو طلب تمكينه منه) أي: (١) الإيفاء (محبوس) فيمكن منه، ويحتاج إن خيف هروبه، كما تقدم، (أو) أي: وكذا لو (توكل) إنسان (فيه) أي: في وفاء حق، وطلب الإمهال لإحضار الحق، فيمكن منه، كالموكل.

(وإن مطله) أي: مطلق المدين رب الدين (حتى شكاه) رب الدين، (وجب على حاكم) ثبت لديه (أمره بوفائه بطلب غريمه) إن علم قدرته عليه، أو جهل حاله، لتعيينه عليه، (ولم يحجر عليه) لعدم الحاجة إليه. ويقضي دينه بمال فيه شبهة. نصًا، لأنه (٢) لا تتقى شبهة بترك واجب.

(وما غرم) رب دين (بسببه) أي: بسبب مطلق مدين أحوج رب الدين إلى شكواه، (فعلى مماتل) لتسببه في غريمه، أشبه ما لو تعدى على مال حمليه أجرة، وحمله لبلد آخر، وغاب، ثم غرم مالكه أجرة حمليه؛ لعوده إلى محله الأول، فإنه يرجع به على من تعدى بنقله. (وإن تغيب/ مضمون) أطلقه الشيخ تقي الدين (٣) في موضع، وقيده في آخر، بقادر على الوفاء، (فغرم ضامن بسببه، أو) غرم (شخص لكذب عليه عند ولي الأمر، رجع) الغارم (به) أي: بما غرمه (على مضمون وكاذب) لتسببه. قال في «شرحه» (٤): ولعل المراد إن ضمنه بإذنه، وإلا فلا فعل له في ذلك، ولا تسبب.

(١) بعدها في (م): «من».

(٢) في الأصل: «لأنها».

(٣) الاختيارات الفقهية ص ١٣٢، والمقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٤١/١٣.

(٤) معونة أولي النهى ٤٩٢/٤.

وإن أهمل شريك بناءً حائطٍ بستانٍ اتفقا عليه، فما تَلَفَ من ثمرته بسبب ذلك، ضَمِنَ حِصَّةَ شريكه منه.

ولو أُحْضِرَ مدَّعى به، ولم يثبت المدَّع، لزمه مؤنة إحضاره وردّه.

فإن أبى، حبسه، .....

شرح منصور

(وإن أهمل شريك<sup>(١)</sup> بناءً حائطٍ بستانٍ) بينه وبين آخرٍ فأكثر، وقد (اتفقا) أي: الشريكان (عليه) أي: البناء، وبنى شريكه، (فما تَلَفَ من ثمرته) أي: البستان (بسبب ذلك) الإهمال، (ضمن) مهملٌ (حِصَّةَ شريكه منه) أي: التالف؛ لحصول تلفه بسبب تفريطه.

(ولو أُحْضِرَ مدَّعى) عليه مدَّعى (به) لحمله مؤنة؛ لتقع الدعوى على عينه، (ولم يثبت المدَّع، لزمه) أي: المدعي (مؤنة إحضاره وردّه) إلى محله؛ لأنه أُلْجَأَ إلى ذلك، فيؤخذ من هذه المسائل: الرجوعُ بالغرم على مَنْ تسبَّب فيه ظلماً.

(فإن أبى) مدينٌ وفاءً ما عليه بعد أمر الحاكم له، بطلب ربه، (حبسه) لحديث عمرو بن الشريد<sup>(٢)</sup>، عن أبيه، مرفوعاً: «لِيُ الْوَاجِدِ ظَلَمٌ يُحِلُّ عِرْضَهُ، وَعَقُوبَتُهُ» رواه أحمد، وأبو داود، وغيرهما<sup>(٣)</sup>. قال أحمد: قال وكيع: عِرْضُهُ شُكْرَاهُ، وَعَقُوبَتُهُ: حَبْسُهُ. وفي «المغني»<sup>(٤)</sup>: «إذا امتنع المוסر من قضاء الدين،

(١) جاء في هامش الأصل ما نصّه: [قوله: وإن أهمل شريك. هذه المسألة كان الأنسب ذكرها في الفصل الذي قبل هذا الباب، وإن كان له نوع مناسبة بمسائل التسبب. محمد الخلوئي].

(٢) هو: أبو الوليد، عمرو بن الشريد بن سويد، الثقفي، الطائفي، تابعي، ثقة، روى له الجماعة، والترمذي في «المشائل». «تهذيب الكمال» ٦٣/٢٢. وأبوه هو الشريد بن سويد الثقفي. قال ابن السكن: له صحبة. قال أبو نعيم: شهد بيعة الرضوان، ووفد على النبي ﷺ، فسماه الشريد. «الإصابة» ٧١/٥.

(٣) أحمد ٣٨٨/٤، وأبو داود (٣٦٢٨)، وعلقه البخاري في «صحيحه»، باب لصاحب الحق مقال، إثر حديث (٢٤٠٠).

(٤) ٥٨٨/٦.



وليس له إخراجُه حتى يَتَبَيَّنَ أمره، وتجبُ تَخْلِيَتُهُ إن بَانَ مَعْسِرًا، أو يُبْرَثُهُ، أو يُوفِيَهُ. فإن أبى، عَزَّرَهُ. وَيُكْرَرُ، ولا يَزَادُ كُلَّ يَوْمٍ على أَكْثَرِ التَّعْزِيرِ. فإن أَصَرَ، .....

شرح منصور

فلغريمه ملازمته، ومطالبته، والإغلاظُ عليه بالقول، فيقول: يا ظالمُ، يا معتدي، ونحوه؛ للخبر<sup>(١)</sup>، وحديث: «إنَّ لصاحبِ الحقِّ مقالاً»<sup>(٢)</sup>. انتهى. وظاهره: أَنَّهُ يُحْبَسُ حيثُ توجَّهَ حبسه، ولو أجيأً خاصًّا، أو امرأةً متزوجةً، (وليس له) أي: الحاكم (إخراجُه) أي: المدين من الحبس (حتى يَتَبَيَّنَ) له (أمره) لأنَّ حبسه حُكْمٌ، فلم يكن له رفعه بغير رضا المحكوم له. وأولُ مَنْ حَبَسَ على الدينِ شريح<sup>(٣)</sup>، وكان الخصمان يتلازمان. (وتجب<sup>(٤)</sup> تَخْلِيَتُهُ) أي: المحبوس، (إن بَانَ) المدين (مَعْسِرًا) رضي غريمه، أو لا، فيخرجُه منه؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وفي إنظارِ المعسرِ فضلٌ عظيمٌ؛ لحديث بريدة<sup>(٥)</sup> مرفوعاً: «من أنظرَ معسراً، فله بكلِّ يومٍ مثله، أي: الدين، صدقة قبل أن يحلَّ الدينُ، فإذا حلَّ الدينُ فأنظره، فله بكلِّ يومٍ مثليه»<sup>(٦)</sup> صدقة. رواه أحمد<sup>(٧)</sup> بإسنادٍ جيد. (أو) حتى (يُبرَثَهُ) ربُّ الدينِ منه، أو من الحبس، بأن يقولَ للحاكم: خلِّ عنه؛ لأنَّ الحقَّ له، (أو) حتى (يُوفيه) المدينُ ما حُبِسَ عليه؛ لانتهاهِ غايةِ الحقِّ بأدائه. (فإن أبى) محبوسٌ موسيرٌ دَفَعَ ما عليه، (عَزَّرَهُ) حاكمٌ، (ويُكْرَرُ) حبسه، وتعزيره، حتى يقضيه، كالقولِ فيمن أسلمَ على أكثرَ من أربع، (ولا يَزَادُ كُلَّ يَوْمٍ على أَكْثَرِ التعزيرِ) أي: العشرِ ضرباتٍ، (فإن أَصَرَ) على عدمِ القضاء، مع ما سبق،

(١) هو حديث عمرو بن الشريد المتقدم آنفاً.

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٠٥) (٢٤٠١)، ومسلم (١٦٠١) (١٢٠)، من حديث أبي هريرة.

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٣٣/١٣.

(٤) في (م): «وتجلب».

(٥) في (م): «بريرة».

(٦) في (م): «مثلاه».

(٧) في مسنده ٣٦٠/٥.



باع ماله، وقضاه.

وتحرم مطالبة ذي عسرة بما عجز عنه، وملازمته، والحجر عليه.  
فإن ادّعاها ودينه عن عوض، كضمن وقرض، أو عُرف له مال سابق،  
والغالب بقاءه، أو عن غير عوض، وأقر أنه ملىء، حبس، إلا أن يُقيم  
بيّنة به، ويُعتبر فيها أن تخبر باطن حاله، .....

شرح منصور

(باع) حاكم (ماله، وقضاه) نقل حنبل: إذا تقاعد بحقوق الناس، يُباع عليه،  
ويُقضى<sup>(١)</sup>. أي: لقيام الحاكم مقام الممتنع.

(وتحرم مطالبة ذي عسرة بما عجز عنه، وملازمته، والحجر عليه)  
لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي عُسْرٍ فَلْيَقْرَضُوا بَعْلًا مُتَوَنِّيًا﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ولقوله  
ﷺ لغرماء الذي كثر دينه: «خذوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك»<sup>(٢)</sup>  
(فإن ادّعاها) المدين، أي: العسرة، ولم يصدقه رب الدين، (ودينه عن  
عوض، كضمن) مبيع، (و) بدل (قرض) حبس، (أو عُرف له مال سابق،  
والغالب بقاءه) حبس<sup>(٣)</sup>، (أو) كان دينه/ (عن غير عوض) مالي، كعوض  
خلع، وصداق، وضمان، (و) كان المدين (أقر أنه ملىء، حبس) لأن  
الأصل بقاء المال ومؤاخذه له بإقراره، (إلا أن يُقيم) مدين (بيّنة به) أي:  
بإعساره (ويُعتبر فيها) أي: البيّنة الشاهدة بإعساره، (أن تخبر باطن حاله)  
لأن الإعسار من الأمور<sup>(٤)</sup> الباطنة التي لا يطلع عليها في الغالب إلا المخالط  
له، وهذه الشهادة وإن كانت تتضمن النفي، فهي تُثبت حالة تظهر وتقف  
عليها المشاهدة، بخلاف ما لو شهدت أنه لا حق له، فإنه لا يوقف عليه.

١١٩/٢

(١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٣٤/١٣.

(٢) أخرجه مسلم (١٥٥٦) (١٨)، وأبو داود (٣٤٦٩)، والترمذي (٦٥٥)، والنسائي في «المجتبى»

٢٦٥/٢ و٣١٢، وابن ماجه (٢٣٦٥)، من حديث أبي سعيد الخدري.

(٣) بعدها في الأصل و (م): «ولو كان دينه عن غير عوض».

(٤) في الأصل: «الأحوال».

ولا يحلفُ معها، أو يدعي تلفاً ونحوه، ويُقيمُ بينةً به، ويحلفُ معها،  
ويكفي في الحالين: أن تشهدَ بالتلفِ أو الإعسارِ، وتُسمعَ قبلَ حبسٍ  
كبعده، أو يسألَ سؤالَ مدَّعٍ، ويصدقهُ، فلا.

وإن أنكرَ وأقامَ بينةً بقدرته، أو حلفَ بحسبِ جوابه، .....

شرح منصور

(ولا يحلفُ) المدينُ (معه) أي: مع البينة الشاهدة بإعساره؛ لما فيه من تكذيبِ  
البينة، (أو) إلا أن (يدعي تلفاً) لماله (ونحوه) أي: التلف، كنفادِ ماله في نفقةٍ  
أو غيرها، (ويقيمُ بينةً به) أي: بالتلفِ ونحوه. ولا يُعتبرُ فيها أن تخبرَ باطنَ  
حاله؛ لأنَّ التلفَ والنفادَ يطلعُ عليه مَنْ خبرَ باطنَ حاله وغيره، (ويحلفُ)  
المدينُ (معه) أي: البينة الشاهدة بتلفِ ماله ونحوه، إن طَلَبَ رَبُّ الحقِّ يمينه؛  
لأنَّ اليمينَ على أمرٍ محتملٍ غيرِ ما شهدت به البينة، (ويكفي في الحالين أن  
تشهدَ بالتلفِ، أو الإعسارِ) يعني: يكفي في الإعسارِ أن تشهدَ به، وفي التلفِ  
أن تشهدَ به، فلا يُعتبرُ الجمعُ بينهما (وتُسمعُ) بينةُ الإعسارِ أو التلفِ ونحوه  
(قبلَ حبسٍ، كـ) كما تُسمعُ (بعده) أي: الحبسِ، ولو يوم<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ كلَّ بينةٍ  
جازَ سماعُها بعدَ مدَّةٍ، جازَ سماعُها في الحالِ. وإن سألَ مدَّعٍ حاكماً تفتيشَ  
مدينٍ، مدعيًا أنَّ المالَ معه، لزمه إجابته. ذكره في «الإقناع»<sup>(٢)</sup> (أو) إلا أن  
(يسألُ)<sup>(٣)</sup> مدينٌ (سؤالَ مدَّعٍ) عن حاله، (ويصدقهُ) مدَّعٍ على عسرته (فلا)  
يُحبسُ في المسائلِ الثلاثِ، وهي ما إذا أقامَ بينةً بعسرته، أو تلفَ ماله ونحوه،  
أو صدقهُ مدَّعٍ على ذلك.

(وإن أنكرَ) مدَّعٍ عسرته، (وأقامَ بينةً بقدرته) أي: المدينُ على الوفاء، ليسقط  
عنه اليمينَ، حُسبَ، (أو حلفَ) مدَّعٍ (بحسبِ جوابه)<sup>(٤)</sup> للمدينِ، كسائرِ الدَّعاوي،

(١) جاء في هامش الأصل ما نصُّه: [خلافاً للحنفية، فإنهم لا يسمعونها إلا بعد الحبس].

(٢) ٣٩٠/٢.

(٣) ليست في (س).

(٤) كتب فوقها في الأصل: [أي: جواب نفسه].



حُبْس. وإلا حلفَ مَدِينٌ، وَخُلِّيَ.

وليس على محبوسٍ قبولُ ما يبذله غريمُهُ، مما عليه مِنَّةٌ فيه.  
وحرَمُ إنكارُ معسرٍ وحلفُهُ، ولو تأوَّل.

شرح منصور

(حُبْسَ) المدين، حتى يبرأ، أو تظهرَ عسرته، (وإلا) أي: وإن لم يكن دينه عن عوض، كصداق، ولم يُعرف له مالٌ الأصلُ بقاؤه، ولم يقرَّ أنه مليءٌ، ولم يحلفَ مدَّعٍ طُلِبَ يمينه أنه لا يعلم عسرته، (حلفَ مدين) أنه لا مالَ له، (وخُلِّيَ) سبيله؛ لأنَّ الحبسَ عقوبةٌ، ولا يُعلم له ذنبٌ يُعاقب به، ولا يجبُ الحبسُ بمكانٍ معيَّن، بل المقصودُ تعويقه عن التصرفِ حتى يؤدي ما عليه، ولو في دارٍ نفسه بحيث لا يُمكنُ من الخروج. وفي «الاختيارات»<sup>(١)</sup>: ليس له إثباتُ إعساره عندَ غيرِ مَنْ حَبَسه بلا إذنه.

(وليسَ على محبوسٍ قبولُ ما يبذله غريمُهُ) له (مما عليه مِنَّةٌ فيه) كغيرِ المحبوس. وإن قامت بَيِّنَةٌ مُعَيَّنٍ لمدين، فأنكر، ولم يقرَّ به لأحدٍ، أو أقرَّ به لزيدٍ مثلاً، فكذب، قضى منه دينه، وإن صدَّقه زيدٌ، أخذَه بيمينه، ولا يثبتُ الملكُ للمدين؛ لأنه لا يدَّعيه. قال في «الفروع»<sup>(٢)</sup>: وظاهرُ هذا أنَّ البَيِّنَةَ هنا لا يُعتبرُ لها تقدُّمُ دعوى، وإن كان له<sup>(٣)</sup> بَيِّنَةٌ، قُدِّمَتْ؛ لإقرارِ ربِّ اليد<sup>(٤)</sup>. وإن أقرَّ به لغائب، فقال ابنُ نصر الله: الظاهرُ أنه يقضي منه دينه<sup>(٥)</sup>؛ لأنَّ قيامَ البَيِّنَةِ به له تكذبه في إقراره، مع أنه متهمٌ فيه.

(وحرَمُ إنكارُ معسرٍ،/ وحلفُهُ) لا حقَّ عليه<sup>(٦)</sup>، (ولو تأوَّل)<sup>(٧)</sup>. نصًّا، لظلمه

١٢٠/٢

(١) ص ١٣٦.

(٢) ٢٩٨/٤.

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصُّه: [أي: للمقرِّ له المصدق، وهو زيد].

(٤) في (م): «الدين».

(٥) ليست في (م).

(٦) في (س): «له».

(٧) جاء في هامش الأصل ما نصُّه: [كقوله: لا حقَّ عليَّ الآن].



وإن سأل غُرماء من له مالٌ لا يفي بدينه أو بعضهم، الحاكم الحجرَ عليه، لزمه إجابتهم.

وسُنَّ إظهارُ حجرِ سَفَهٍ وفلسٍ، والإشهادُ عليه.

### فصل

ويتعلَّقُ بحجره أحكامٌ:

أحدها: تعلُّقُ حقِّ غُرمائه بماله.

شرح منصور ربَّ الدين، فلا ينفعه التأويلُ. وفي «الإنصاف»<sup>(١)</sup>: لو قيلَ بجوازه إذا تحقَّقَ ظلمُ ربِّ الحقِّ له، وحبسه، ومنَّعه من القيامِ على عياله، لكان له وجهٌ. انتهى. وفي «الرعاية»<sup>(٢)</sup>: والغريبُ العاجزُ عن يئنةِ إعساره، يأمر الحاكم من يسأل عنه، فإذا ظنَّ السائلُ إعساره، شهدَ به عنده.

(وإن سأل) الحاكم<sup>(٣)</sup> (غرماء من له مالٌ لا يفي بدينه) الحال<sup>(٤)</sup> الحجرَ عليه، (أو) سألَ (بعضهم الحاكم الحجرَ عليه) أي: المدين، (لزمه) أي: الحاكم (إجابتهم) أي: السائلين، وحجرَ عليه؛ لحديثِ كعب بن مالك، أنَّ رسولَ الله ﷺ حجرَ على معاذٍ، وباع ماله<sup>(٥)</sup>. رواه الخلال. فإن لم يسأله أحدٌ منهم، لم يحجرَ عليه، ولو سأله المفلس.

(وسنَّ إظهارُ حجرِ سَفَهٍ وفلسٍ) ليعلم الناسُ حالهما، فلا يُعاملان إلاَّ على بصيرة. (و) يسنَّ (الإشهادُ عليه) أي: الحجر. لذلك؛ ليثبت عند مَنْ يقومُ مقامَ الحاكم لو غُزل، أو مات، فيمضيه، ولا يحتاجُ إلى ابتداءِ حجرٍ ثانٍ. (ويتعلَّقُ بحجره) أي: المفلس (أحكامٌ) أربعة:

(أحدها: تعلُّقُ حقِّ غُرمائه) مَنْ سأل الحجرَ وغيره (بماله) الموجودِ والحادثِ

(١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٤٤/١٣.

(٢) معونة أولي النهى ٥٠٣/٤.

(٣) ليست في (س).

(٤) بعدها في (س) و (م): «الحاكم».

(٥) أخرجه الدارقطني ٢٣٠/٤-٢٣١.

فلا يصح أن يُقرَّ به عليهم، أو يتصرف فيه بغير تدبير، ولا أن يبيعه لغرمائه، أو لبعضهم بكل الدين.

شرح منصور

بنحو إرث؛ لأنه يباع في ديونهم، فتعلقت حقوقهم به، كالرهن.

(فلا يصح أن يُقرَّ به) المفلس<sup>(١)</sup> (عليهم) أي: الغرماء، ولو كان المفلس صانعاً، كقصّار وحائك، وأقرَّ بما في يده من المتاع لأربابه، لم يُقبل<sup>(٢)</sup>، ويُباع حيث لا بينة، ويُقسَم ثمنه بين الغرماء، ويتبع به بعد فك الحجر عنه. (أو) أي: ولا<sup>(٣)</sup> أن (يتصرف فيه) المفلس (بغير تدبير) ووصية؛ لأنه لا تأثير لذلك إلا بعد الموت، وخروجه من الثلث. وفي «المستوعب»<sup>(٤)</sup>: وصدقة بيسير، والمراد تصرفاً مستأنفاً، كبيع، وهبة، ووقف، وعتي، وإصداق، ونحوه؛ لأنه محجور عليه فيه، فأشبهه الراهن يتصرف في الرهن، ولأنه متهم في ذلك. فإن كان التصرف غير مستأنف، كالفسخ لعيب فيما اشتراه قبل الحجر أو الإمضاء، أو الفسخ فيما اشتراه قبله بشرط الخيار، صح؛ لأنه إتمام لتصرف سابق حجره، فلم يُمنع منه، كاسترداد ودية أودعها قبل حجره، ولا يتقيد بالأحظ، وتصرفه في ماله قبل الحجر عليه صحيح. نصّاً، ولو استغرق دينه جميع ماله؛ لأنه رشيد غير محجور عليه، ولأن سبب المنع الحجر، فلا يتقدم سببه. ويحرم إن أضرَّ بغيره. ذكره الأدمي<sup>(٥)</sup> (البغدادى) (ولا) يصح (أن يبيعه) المفلس، أي: ماله، (لغرمائه) كلهم (أو لبعضهم بكل الدين) لأنه ممنوع

(١) جاء في هامش الأصل ما نصّه: [وإن توجهت على المفلس بمن فنكل عنها، فقضى عليه، فكإقراره يلزم في حق دون الغرماء. محمد الخلوئي].

(٢) كتب فوقها في الأصل: [كان مقتضى الظاهر قبوله، ويكون من قبيل العمل بالقرائن. محمد الخلوئي].

(٣) بعدها في (م): «يصح».

(٤) «الفروع» ٢٩٩/٤.

(٥) في (س) و(م): «الأدمي»، وانظر: المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٤٩/١٣. والأدمي، هو: أبو بكر، أحمد بن محمد بن إسماعيل. رجل صالح، ثقة. (ت ٣٢٧هـ). «طبقات الحنابلة» ١٥/٢، «تاريخ بغداد» ٣٨٩/٤، ٣٩٠.

وَيُكْفَرُ هُوَ وَسَفِيَّةٌ بِصَوْمٍ، إِلَّا إِنْ فُكَّ حَجْرُهُ وَقَدَرَ قَبْلَ تَكْفِيرِهِ.  
وَإِنْ تَصَرَّفَ فِي ذِمَّتِهِ، بِشِرَاءٍ، أَوْ إِقْرَارٍ، وَنَحْوِهِمَا، صَحَّ، وَيُتَّبَعُ بِهِ  
بَعْدَ فَكِّهِ.

شرح منصور

من التصرف فيه، فلم يصح بيعه، كما لو باعه بأقل من الدين، ولأن الحاكم  
لم يحجر عليه إلا لمنعه من التصرف، والقول بصحة البيع<sup>(١)</sup> يُطلعه، وهذا  
بخلاف بيع الراهن الرهن<sup>(٢)</sup> للمرتهن؛ لأنه لا نظر للحاكم فيه، بخلاف مال  
المفلس؛ لاحتمال غريم غيرهم. وعليه: فلو تصرف في استيفاء دين، أو  
المسامحة فيه، ونحوه بإذن الغرماء، لم يصح. ونقل المجدد في «شرحه» أن كلام  
القاضي وابن عقيل، يدل على صحته، ونفوذ<sup>(٣)</sup>.

(ويكفر هو) أي: المفلس بصوم؛ لئلا يضر بغرمائه، (و) يكفر (سفية  
بصوم) لأن إخراجها من ماله يضر به، وللمال المكفر به بدل، وهو الصوم،  
فرجع إليه، كما لو وجبت الكفارة على من لا مال له، (إلا إن فك حجره،  
وقدر) على مال يكفر به (قبل تكفيره)<sup>(٤)</sup> / فكموسر لم يحجر عليه قبل، لكن  
يأتي في الظهار: أن المعتبر وقت وجوب الكفارة.

١٢١/٢

(وإن تصرف) محجور عليه لفلس (في ذمته، بشراء، أو إقرار،  
ونحوهما) كإصداق، وضمنان، (صح) لأهليته للتصرف، والحجر يتعلق بماله لا  
بذمته، (ويُتبع) محجور عليه لفلس (به) أي: بما لزمه في ذمته بعد الحجر عليه  
(بعد فكّه) أي: الحجر؛ لأنه حق عليه منع تعلقه بماله؛ لحق الغرماء السابق  
عليه، فإذا استوفي، فقد زال المعارض<sup>(٥)</sup>، وعلم منه أنه لا يشارك الغرماء.

(١) في الأصل: «التصرف».

(٢) ليست في (م).

(٣) معونة أولي النهى ٥١٠/٤.

(٤) جاء في هامش الأصل مانصه: [وينجحه: ويخير].

(٥) في (م): «المعارض».



وإن جنى، شارك مجنى عليه الغرماء، وقُدِّمَ مَنْ جنى عليه قُنه به.  
 الثاني: أن مَنْ وجدَ عينَ ما باعه، أو أقرضه، أو أعطاه رأسَ مالٍ  
 سلِّم، أو أجره ولو نفسه، ولم يمضِ من مدتها شيءٌ، أو نحو ذلك،  
 ولو بعد حجره جاهلاً .....

شرح منصور

(وإن جنى) محجورٌ عليه لفلسٍ جنائيةٍ توجبُ مالاً وقصاصاً، واختير المأل  
 (شارك مجنى عليه الغرماء) لثبوتِ حقه على الجاني بغير اختيار المجنى عليه،  
 ولم يرضَ بتأخيرهِ، كالجنائية قبل الحجر عليه<sup>(١)</sup>، (وقُدِّمَ) بالبناء للمفعول، (مَنْ  
 جنى عليه قُنه)<sup>(٢)</sup> أي: المفلس (به) أي: بالقن الجاني؛ لتعلق حقه بعينه، كما  
 يُقدِّم على المرتهن وغيره.

الحكم (الثاني: أن<sup>(٣)</sup> مَنْ<sup>(٤)</sup> وجدَ عينَ ما باعه) للمفلس، (أو) عينَ ما  
 (أقرضه) له<sup>(٤)</sup> (أو) عينَ ما (أعطاه) له (رأسَ مالٍ سلِّم) فهو أحقُّ بها، (أو)  
 وجدَ شيئاً (أجره) للمفلس، (ولو) كان المؤجر للمفلس (نفسه) أي: غريمَ  
 المفلس، (ولم يمضِ من مدتها) أي: الإجارة (شيءٌ) أي: زمن له أجره، فهو  
 أحقُّ به، فإن مضى من المدَّة شيءٌ، فلا فسخ؛ تنزيلاً للمدَّة منزلة المبيع<sup>(٥)</sup>  
 ومُضَيُّ بعضها كتلفٍ بعضه، كذا لو استأجرَ لعملٍ معلومٍ، فإن لم يعمل منه  
 شيئاً، فله الفسخ، وإلا، فلا، (أو) وجدَ (نحو ذلك) كشقصٍ أخذه المفلسُ  
 منه بالشفعة، (ولو) كان يبيعه أو قرضه ونحوه (بعد حجره، جاهلاً

(١) ليست في (س) .

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصّه: [قوله: قنه. أي: بلا إذن السيد أو به، حيث علم التحريم، وعدم  
 وجوب الطاعة وإلا فبذمة سيد، فيكون أسوة الغرماء كما لو جنى السيد نفسه كما يعلم مما تقدم في  
 الرهن، فتدبر. عثمان النجدي].

(٣) ليست في الأصل.

(٤) ليست في (م) .

(٥) في (م) : «المبيع» .

به، فهو أحقُّ بها، ولو قال المفلِسُ: أنا أبيعُها وأعطيك ثمنَها، أو بذله غريمٌ، أو خرجتْ وعادتْ للملكِ. وقرعَ - إن باعها، ثم اشتراها - بينَ البائعينَ.

شرح منصور

به) أي: الحجرِ البائع، أو المقرضُ، ونحوهما، (فهو) أي: واجدُ عينِ مالِه ممن تقدّم (أحقُّ بها) لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «مَنْ أدركَ متاعَه عندَ إنسانٍ أفلسَ، فهو أحقُّ به». متفق عليه<sup>(١)</sup>. وبه قال عثمان<sup>(٢)</sup>، وعلي<sup>(٣)</sup>. قال ابنُ المنذر: لا نَعْلَمُ أحداً من أصحابِ رسولِ الله ﷺ خالفهما<sup>(٣)</sup>. وأما مَنْ عامله بعدَ الحجرِ، جاهلاً؛ فلائنه معذورٌ، وليسَ مقصراً بعدمِ السؤالِ عنه؛ لأنَّ الغالبَ على الناسِ عدمُ الحجرِ. فإن عَلِمَ بالحجرِ، فلا رجوعَ له فيها؛ لدخوله على بصيرةٍ، ويتبع ببدليها بعد فكِّ الحجرِ عنه، وحيث كان ربُّها أحقُّ بها، فإنه يقدّمُ بها. (ولو قال المفلِسُ: أنا أبيعُها، وأعطيك ثمنَها) نصّاً؛ لعمومِ الخبرِ، (أو) أي: ولو (بذله) أي: الثمنَ (غريمٌ) لربِّ السلعةِ، فإن بذله للمفلس<sup>(٤)</sup>، ثم بذله هو لربِّها، فلا فسخَ له<sup>(٥)</sup>، (أو خرجتْ) أي: السلعةُ عن ملكِ المفلسِ بيعاً، أو غيره، (وعادتْ للملكِ) بفسخٍ، أو عقدٍ، أو غيرهما، كما لو وهبها لولده، ثم رجع فيها؛ لعمومِ الحديثِ. (وقرعَ، إن باعها) المفلِسُ أي: السلعةَ، (ثم اشتراها) من<sup>(٦)</sup> مشتريها منه، أو من غيره (بينَ البائعينَ) فمن قرعَ الآخرَ، كان أحقَّ بها؛ لأنَّ كلاهما يصدقُ عليه أنه أدركَ متاعَه

(١) البخاري (٢٤٠٢)، ومسلم (١٥٥٩) (٢٢).

(٢) علقه البخاري في صحيحه، قبل حديث (٢٤٠٢)، وقد أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»

٤٦/٦، وفيه: قضى عثمان أن من عرف متاعه فهو له.

(٣) أورده البيهقي في «معركة السنن والآثار» ٢٤٧/٨.

(٤) في (م): المفلِس.

(٥) ليست في (س).

(٦) ليست في (م).

وشرط كون المفلس حياً إلى أخذها، وبقاء كل عوضها في ذمته.

شرح منصور

عند مَنْ أفلس، ولا مُرجح، فاحتيج إلى تمييزه بالقرعة، ولا تُقسَم بينهما؛ لئلاً يفضي إلى سقوط حقهما من الرجوع فيها. فلا يقال: كلٌّ من البائعين تعلق استحقاقه بها، بل يقال: أحدهما أحقُّ بأخذها لا بعينه، فيميز بقرعة، والمقروغ أسوة الغرماء، ومن قلنا: إنه أحقُّ بمتاعه الذي أدركه<sup>(١)</sup>، له تركه والضرب أسوة الغرماء، وإذا ترك أحد البائعين فيما سبق تمثيله، تعيّن الآخر، ولا يحتاج لقرعة.

(وشرط) لرجوع مَنْ وجد عين ماله عنده ستة شروط<sup>(٢)</sup>:

(كون المفلس حياً/ إلى أخذها) لحديث أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، أن النبي ﷺ قال: «أيما رجل باع متاعه، فأفلس الذي ابتاعه، ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً، فوجد متاعه بعينه، فهو أحقُّ به، وإن مات المشتري، فصاحب المتاع أسوة الغرماء». رواه مالك، وأبو داود مرسلًا، ورواه أبو داود مسنداً<sup>(٣)</sup>، وقال: حديث مالك أصحُّ<sup>(٤)</sup>. ولأنَّ الملك انتقل عن المفلس إلى الورثة، أشبه ما لو باعه.

(و) الشرط الثاني: (بقاء كل عوضها) أي: العين (في ذمته) أي المفلس؛ للخبر، ولما في الرجوع في قسط باقي العوض من التشقيص، وإضرار المفلس والغرماء، لكونه لا يرغب فيه، كالرغبة في الكامل.

(١) في الأصل: «أدرك».

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصّه: [قوله: ستة شروط. واحد في المفلس، وواحد في العوض، وأربعة في العين. زاد في «الإقناع» سابعاً، وهو كون صاحب العين حياً. عثمان النجدي].

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» ٦٧٨/٢ (٨٧)، وأبو داود (٣٥٢٠) و(٣٥٢١) مرسلًا و(٣٥٢٢) مسندًا، عن أبي هريرة. وأبو بكر: قرشي غزومي، مدني، أحد الفقهاء السبعة. قيل: إن اسمه محمد، وقيل: اسمه أبو بكر، وكنيته أبو عبد الرحمن، والصحيح أن اسمه وكنيته واحد. (ت ٩٣ هـ) وقيل (٩٤). «تهذيب الكمال» ١١٢/٣٣.

(٤) في مطبوع أبي داود: «أصلح».



وكونُ كلِّها في ملكه، إلا إذا جمع العقد عدداً، فيأخذُ مع تعذرِ بعضه ما بقي، والسلعة بحالها، لم توطأ بكراً، ولم يُجرَح قنٌّ، ولم تخلطُ بغيرٍ متميِّز، ولم تتغيَّر صفتها بما يُزيلُ اسمها، كنسج غزلٍ، وخبزٍ دقيقٍ، وجعلِ دهنٍ صابوناً، .....

شرح منصور

(و) الثالث: (كونُ كلِّها) أي: السلعة، (في ملكه) أي: المقلِّس، فلا رجوعَ إن تلف بعضُها، أو بيعَ، أو وقِفَ، ونحوه؛ لأنَّ البائع ونحوه، إذن لم يُدرك متاعه، وإنما أدرك بعضه، ولا يحصلُ له بأخذِ البعض فصلُ الخصومة وانقطاعُ ما بينهما، وسواء رضيَ بأخذِ الباقي بكلِّ الثمن، أو بقسطه؛ لفوات الشرط، (إلا إذا جمع العقد عدداً<sup>(١)</sup>) كتوينِ فأكثر (فيأخذُ) بائعٌ ونحوه، (مع تعذرِ بعضه) أي: المبيع ونحوه، بتلفِ أحد العينين أو بعضه، (ما بقي) أي: العين السالمة. نصّاً، لأن السالمَ من العينين وجدَّه ربُّه بعينه، فيدخل في عموم الخبر<sup>(٢)</sup>.

(و) الرابع: كونُ (السلعة بحالها) بأن لم تنقص مالميتها، لذهابِ صفة<sup>(٣)</sup> (من صفاتها<sup>(٣)</sup>) مع بقاء عينها، بأن (لم توطأ بكراً، ولم يُجرَح قنٌّ) جرحاً تنقصُ به قيمته، فإنَّ وطئت، أو جُرِحَ، فلا رجوعَ؛ لذهابِ جزءٍ من العين له بدلٌ، وهو المهرُ، أو الأرضُ، فمنع الرجوع، كقطع اليد، بخلافِ وطءِ ثيبٍ بلا حمل، وهزالٍ، ونسيانِ صنعة. (و) بأن (لم تخلط<sup>(٤)</sup>) بغيرٍ متميِّز (فإن خلطَ زيتُ بزيْتٍ ونحوه، فلا رجوعَ؛ لأنَّه لم يجدَّ عينَ ماله، بخلافِ خلطِ بُرٍّ بحمصٍ، فلا أثرُ له، (و) بأن (لم تتغيَّر صفتها بما يُزيلُ اسمها، كنسج غزلٍ، وخبزٍ دقيقٍ) أي: جعله خبزاً، (وجعلِ دهنٍ) كزيتِ (صابوناً) وشريطِ إبراً ونحوه، وقطع ثوبٍ قميصاً ونحوه، فإن جعله كذلك، فلا رجوعَ؛ لما تقدَّم.

(١) كتب فوقها في الأصل: [ويُتجه: أولاً، وكان مكياً أو موزوناً. «غاية»].

(٢) هو حديث أبي بكر بن عبد الرحمن، المتقدم في الصفحة السابقة.

(٣-٣) ليست في (س).

(٤) في الأصول الخطية و (م): «تخلط»، والمثبت من المتن.

ولم يتعلّق بها حقٌّ، كشفعةٍ وجنايةٍ ورهنٍ، وإن أسقطه ربُّه، فكما لو لم يتعلّق، ولم تزدْ زيادةً متّصلةً، كسِمنٍ، وتعلّمِ صنعةٍ، وتجدد حملٍ، .....

شرح منصور

(و) الخامس: كونُ السلعةِ (لم يتعلّق بها حقٌّ، كشفعةٍ<sup>(١)</sup>) فإن تعلّق بها حقٌّ شفعةٍ، فلا رجوعٌ؛ لسبقِ حقِّ الشفيع، لأنّه ثبتَ بالبيع، وحقُّ البائعِ ثبتَ بالحجرِ، والسابقُ أولى. (و) ك (جنايةٍ) فإن كان قنًا، فجنى على المفلِس أو غيره، ذكره في «شرح»<sup>(٢)</sup>، فلا رجوعٌ لربِّه فيه؛ لأنَّ الرهنَ يمنعُه، وحقُّ الجنايةِ مقدّمٌ عليه، فأولى أن يُمنع، (و) ك (رهنٍ) فإن رهنه، فلا يصحُّ رجوعٌ لربِّه فيه؛ لأنَّ المفلِس عقْد<sup>(٣)</sup> قبل الحجرِ عقْدًا منعَ به نفسه من التصرّف فيه، فمنع باذله الرجوعَ فيه، كالهبة، ولأنَّ رجوعه إضرارًا بالمرتهنِ، ولا يُزال الضررُ بالضررِ. فإن كان دينُ المرتهنِ دونَ قيمةِ الرهنِ، يَبعُ كلُّه، ورُدَّ باقي ثمنه في المقسم، وإن يَبعَ بعضُه؛ لوفاءِ الدينِ، فباقيه بينَ الغرماءِ، (وإن أسقطه) أي: الحقَّ (ربُّه) كإسقاطِ الشفيعِ شفعتَه، ووليّ الجنايةِ أرشها، ورُدَّ المرتهنِ الرهنَ، (فكما لو لم يتعلّق) بالعينِ حقٌّ، فلربُّها أخذها لو جدانها<sup>(٤)</sup> بعينها خاليةً من تعلّق حقٍّ غيره بها.

١٢٣/٢

(و) السادس: كونُ السلعةِ (لم تزدْ زيادةً متّصلةً، كسِمنٍ، وتعلّمِ صنعةٍ) ككتابةٍ، ونجارةٍ، ونحوها، (وتجددِ حملٍ) في بهيمةٍ، فإن زادتْ كذلك، فلا رجوعٌ؛ لأنَّ الزيادةَ للمفلِس؛ لحدوثها في ملكه، فلم يستحقَّ ربُّ العينِ أخذها منه، كالحاصلةِ بفعله، ولأنّها لم تصل إليه من البائع، فلم يستحقَّ أخذها

(١) كتب فوقها في الأصل: [إذا كان قبل طلب، وأما بعده، فقد دخل في ملك الشفيع به. عثمان النجدي].

(٢) معونة أولى النهى ٥١٨/٤.

(٣) بعدها في (م) : «عليه» .

(٤) في (م) : «لو جد أنها» .

ويصح رجوعه بقول، ولو متراخياً، بلا حاكم، وهو فسخ

شرح منصور

منه، كغيرها من أمواله، ويفارق الرد بالعيب؛ لأنه من المشتري، فقد رضي بإسقاط حقه من الزيادة، والخير محمول على مَنْ وَجَدَ متاعه على صفته ليس بزائد، لتعلق حق الغرماء بالزيادة.

و (لا) يمنع الحمل الرجوع (إن ولدت<sup>(١)</sup>) البهيمه عند المفلس؛ لأنه زيادة منفصلة، ككسب العبد، وظاهر كلامه - كأكثر الأصحاب - أنه لا يشترط حياة رب السلعة إلى أخذها، فتقوم ورثته مقامه في الرجوع، وخالف فيه جمع<sup>(٢)</sup>، وتبعهم في «الإقناع»<sup>(٣)</sup>.

(ويصح رجوعه) أي: المدرك لمتاعه عند المفلس بشرطه، (بقول) كرجعت في متاعي، أو أخذته، أو استرجعته، أو فسخت البيع، إن كان مبيعاً، (ولو متراخياً) كرجوع أب في هبة، فلا يحصل رجوعه بفعل، كأخذه العين، ولو نوى به الرجوع (بلا حاكم) لثبوته بالنص، كفسخ المعتقة. (وهو) أي: رجوع مَنْ أدرك متاعه عند المفلس (فسخ) أي: كالفسخ، وقد لا يكون ثم عقد يُفسخ، كاسترجاع زوج الصداق، إذا انفسخ<sup>(٤)</sup> النكاح على وجه يسقطه قبل فليس المرأة، وكانت باعتته ونحوه، ثم عاد إليها، وإلا فيرجع إلى ملكه قهراً،

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: [قوله: ولا إن ولدت. روى حنبل عن الإمام، أن ولد الأمة، وتناج الدابة للبائع، وحمل ذلك في «المغني» على أنه باعهما في حال حملهما، فيكونان مبيعين، ولهذا خص هذين بالذكر دون بقية النماء، ومن هنا تعلم أن معنى قول المصنف: لا إن ولدت. أي: من حمل سابق على البيع، لا متحدد بدليل قوله فيما يأتي: ولا زيادة منفصلة، أو أن الضمير في ولدت، عائد على البهيمه، لا على الأمة بدليل أن كلامه فيما يكون الحمل فيه زيادة، وأما الحمل في الإماء، فهو نقص كما سيأتي كلامه، أو المعنى: لا يكون الحمل مانعاً إن ولدت، وهذا هو ما سلكه شيخنا في «شرحه». محمد الخلوئي].

(٢) كتب فوقها في الأصل: [كصاحب «الرعاية»، و «الفائق»، والزرکشي].

(٣) ٣٩٤/٢.

(٤) في (س): «فسخ».



لا يحتاجُ إلى معرفةٍ، ولا قدرةٍ على تسليمٍ.  
 فلو رَجَعَ فيمن أبقَ، صحَّ وصارَ له، فإن قَدَرَ أَخَذَهُ، وإن تَلَفَ  
 فمن مَالِهِ. وإن بانَ تَلَفُهُ حينَ رَجَعَ، بطلَ استرجاعُهُ.  
 وإن رَجَعَ في شيءٍ اشْتَبَهَ بغيرِهِ، قُدِّمَ تعيينُ مفلسٍ.  
 ومن رَجَعَ فيما ثَمَنُهُ مُوجَّلٌ، أو في صيدٍ وهو مُحَرَّمٌ، لم يأخذهُ ...

شرح منصور

حيثُ استمرَّ في مِلْكِهَا بصفتهِ<sup>(١)</sup>.

(لا يحتاجُ) الفسخُ (إلى معرفةٍ) مرجوعٍ فيه، (ولا) يحتاجُ إلى (قدرةٍ)  
 مفلسٍ (على تسليمٍ) له؛ لأنَّه ليس ببيعٍ.  
 (فلو رَجَعَ فيمن أبقَ، صحَّ) رجوعُهُ، (وصارَ) الأبقَ (له) أي: الراجع،  
 (فإن قَدَرَ) الراجعُ على الأبقَ، (أَخَذَهُ، وإن) عَجَزَ عنه، أو (تَلَفَ) بموتٍ، أو  
 غيره، (ف) هو (من مَالِهِ) أي: الراجع؛ لدخوله في مِلْكِهِ بالرجوع، (وإن بانَ  
 تَلَفُهُ حينَ رَجَعَ) بأن تبَيَّنَ موته قبل رجوعِهِ، (بَطَلَ استرجاعُهُ) أي: ظهر  
 بطلانُهُ؛ لفوات محلِّ الفسخ، ويُضربُ له بالثمنِ مع الغرماءِ.  
 (وإن رَجَعَ في شيءٍ اشْتَبَهَ بغيرِهِ) بأن رَجَعَ في عبدٍ مثلاً، وله عبيدٌ،  
 واختلفَ المفلسُ وربُّه فيه، (قُدِّمَ تعيينُ مفلسٍ) لأنَّه يُنكِرُ دعوى استحقاقِ  
 الراجع<sup>(٢)</sup>، والأصلُ معه<sup>(٣)</sup>.

(و مَنْ رَجَعَ) أي: أرادَ الرجوعَ (فيما) أي: مبيعٍ (ثَمَنُهُ مُوجَّلٌ، أو في  
 صيدٍ، وهو) أي: الراجعُ، (مُحَرَّمٌ، لم يأخذهُ) أي: ما ثَمَنُهُ مُوجَّلٌ،

(١) بعدما في (م): «و»

(٢) في الأصل: «الرجوع»، والمثبت نسخة في هامشه، والمراد بالراجع أي: البائع، انظر: «المقنع مع  
 الشرح الكبير والإنصاف» ٣٠٧/١٣، و«الفروع» ٣٠٤/٤.

(٣) في (س) و (م): «عدمه»، وانظر: «معونة أولي النهى» ٥٢٢/٤، و«المقنع مع الشرح الكبير  
 والإنصاف» ٣٠٨/١٣.

قبل حلوله، ولا حال إحرامه.

ولا يمنعه نقص، كهزال، ونسيان صنعة. ولا صبغ ثوب أو قصره،  
ما لم ينقص بهما. ....

شرح منصور

(قبل حلوله) قال أحمد: يكون ماله موقوفاً إلى أن يحل دينه، فيختار الفسخ أو الترك<sup>(١)</sup>، أي<sup>(٢)</sup>: فلا يُباع في الديون. الحالة؛ لتعلق حق البائع بعينه، (ولا) يأخذ المحرم الصيد (حال إحرامه) لأن الرجوع فيه تملك<sup>(٣)</sup> له، ولا يجوز مع الإحرام، كشرائه له، فإن كان البائع حلالاً، والمفلس محرماً، لم يُمنع بائعته أخذه؛ لأن المانع غير موجود فيه.

(ولا يمنعه) أي: الرجوع (نقص) سلعة (كهزال، ونسيان صنعة) ومرض، وجنون، وتزويج أمة، ونحوه؛ لأنه لا يُخرجُه عن كونه عين ماله، ومتى أخذه ناقصاً، فلا شيء له غيره، وإلا ضرب بشئيه مع الغرماء. (ولا) يمنعه (صبغ ثوب، أو قصره) أولت سويق بذهن؛ لبقاء العين قائمة/ مشاهدة لم يتغير اسمها، ويكون المفلس شريكاً لصاحب الثوب، والسويق بما زاد عن قيمتها (ما لم ينقص الثوب) بهما أي: بالصبغ، والقصارة، فإن نقصت قيمته، لم يرجع؛ لأنه نقص بفعله، فأشبه إتلاف البعض، ورد هذا التعليل في «المغني»<sup>(٤)</sup> بأنه نقص صفة، فلا يمنع الرجوع<sup>(٥)</sup>، كنسيان صنعة وهزال، ولا رجوع في صبغ صبغ به، ولا زيت لُت به، ولا مسامير سمر بها باباً، ولا حجر بُني عليه، ولا خشب سُقِف به، وسواء كان الصبغ من رب الثوب

(١) انظر: المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٠٦/١٣.

(٢) ليست في (م).

(٣) في (م): «تمليك».

(٤) ٥٤٨/٦.

(٥) كتب فوقها في الأصل: [في عمومها أيضاً نظراً، فيما أسلفه المصنف من أن وطء البكر يمنع الرجوع مع أنه نقص صفة، فتدبر. محمد الخلوتي].

ولا زيادة منفصلة، وهي لبائع، وظهر في «التنقيح» رواية كونها  
لمفلس، ولا غرس أرض، أو بناء فيها.  
فإن رجع قبل قلع، واختاره .....

شرح منصور

(أو غيره<sup>(١)</sup>) فيرجع بالثوب وحده، ويضرب بثمر الصبغ مع الغرماء، والمفلس  
شريك بزيادة الصبغ.

(ولا) يمنعه (زيادة منفصلة) كثر وكسب وولد، نقص بها المبيع، أو لم  
ينقص، إذا كان نقص صفة، لوجدانه عين ماله لم<sup>(٢)</sup> تنقص عينها، ولم يتغير  
اسمها. (وهي) أي: الزيادة، (لبائع) نصًا، في ولد الجارية، ونتاج الدابة،  
واختاره أبو بكر وغيره. (وظهر في «التنقيح» رواية كونها) أي: الزيادة  
المنفصلة، (لمفلس) قال: وعنه لمفلس، وهي أظهر. انتهى. واختاره ابن حامد،  
وغيره، وصححه في «المغني»<sup>(٣)</sup> و «الشرح»<sup>(٤)</sup> وجزم به في «الوجيز» قال في  
«المغني»<sup>(٥)</sup>: ويحمل كلام أحمد على أنه باعهما في حال حملهما، فيكونان  
مبيعين، ولهذا خص هذين بالذكر<sup>(٦)</sup>. ولا ينبغي أن يقع في هذا اختلاف؛  
لظهوره. قلت: ويؤيده حديث: «الخراج بالضمان»<sup>(٧)</sup>. (ولا) يمنع رجوعه  
(غرس أرض، أو بناء فيها) لإدراكه متاعه بعينه، كالثوب إذا صبغ، وكذا  
زرع أرض، ويبقى إلى حصاد بلا أجر.

(فإن رجع) رب أرض فيها (قبل قلع) غراس، أو بناء، (واختاره) أي: القلع،

(١-١) في (م): «وحده».

(٢) في (س): «مالم».

(٣) ٥٥٠/٦.

(٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٨٨/١٣.

(٥) ٥٥١/٦.

(٦) بعدما في الأصل و (م): «قال».

(٧) أخرجه أبو داود (٣٥٠٨)، و الترمذي (١٢٨٥)، والنسائي في «المجتبى» ٢٢٣/٧، وابن ماجه

(٢٢٤٢)، من حديث عائشة.



غريم، ضَمِنَ نقصاً حصلَ به ويسوي حُفْراً.

ومفلسٍ مع الغرماءِ القلع، ويشاركُهم أخذُ بالنقص. فإن أبوه، فلاخذِ القلعَ وضمانُ نقصه، أو أخذُ غرسٍ، أو بناءٍ بقيمته. فإن أباهما أيضاً، سقطَ.

شرح منصور

(١) (غريم، ضَمِنَ نقصاً حصلَ به) أي: بالقلع<sup>(١)</sup> (ويسوي حُفْراً)<sup>(٢)</sup> وكذا لو اشترى غرساً، وغرسه في أرضه، أو أرضٍ اشتراها من آخر، ثم أفلس، بخلاف مَنْ وجدَ عينَ ماله ناقصةً، فرجعَ فيها، فإنه لا يرجعُ في النقص؛ لأنَّ النقصَ كان في ملكِ مفلس، وهنا حدثَ بعد الرجوع في العين، فلهذا ضمَّنوه، ويضربُ بالنقص مع الغرماءِ.

(ومفلسٍ مع الغرماءِ القلع)<sup>(٣)</sup> لغرس، وبناء، (ويشاركُهم أخذُ) لأرض<sup>(٤)</sup> (بالنقص) أي: بأرضٍ نقصها بالقلع، لأنه نقصٌ حصلَ لتخليصِ ملكِ المفلسِ فكانَ عليه. (فإن أبوه) أي: أبى المفلس، والغرماءُ القلع، لم يُجبروا عليه؛ لوضعه بحق، وحينئذٍ (فلاخذِ) أرضه (القلع) للغراس، أو البناء، (وضمانُ نقصه، أو أخذُ غرسٍ، أو بناءٍ بقيمته) لحصوله في ملكه بحق، كالمعير، والمؤجر، (فإن أباهما) أي: أبى مَنْ يريدُ الرجوعَ في الأرضِ القلع، مع ضمانِ النقص، وأخذِ الغراس، والبناء بقيمته (أيضاً) أي: مع إباء<sup>(٥)</sup> المفلس، والغرماءِ القلع، (سقط) حقه في الرجوع، لأنه ضررٌ على المفلس، والغرماءِ، ولا يُزالُ الضررُ بالضرر، وفرقَ بين الثوبِ إذا صبغ، حيثُ يرجع ربُّ

(١-١) ليست في (م)، وجاء في هامش الأصل مانصه: [قوله: واختاره غريم. أي: وحده بدليل ما

بعده، فيضمن الغريمُ نقصَ الأرض، بمعنى أنه يضرب لرب الأرض به معهم. عثمان النجدي].

(٢) كتب فوقها في الأصل: [أي: غريم].

(٣) كتب فوقها في الأصل: [ويلزمهم إذا تسوية الأرض].

(٤) في (س) و(م): «لأرضه».

(٥) ضبطت في الأصل بالفتح «إباء».

وإن مات بائع مديناً، فمشتري أحق بمبيعه ولو قبل قبضه.

الثالث: أن يلزم الحاكم قسم ماله الذي من جنس الدين، ويبيع ما

ليس من جنسه .....

شرح منصور

الثوب<sup>(١)</sup> به، ويكون شريكاً للمفلس بزيادة الصبغ، وبين الأرض إذا غرست أو بُنيت، حيث سقط رجوعه بإبائه ما سبق، بأن الصبغ يتفرق في الثوب، ويكون<sup>(٢)</sup> كالصفة فيه، بخلاف الغراس، والبناء، فإنهما<sup>(٣)</sup> أعيان متميزة، وأصلان في أنفسهما، والثوب لا يُراد للإبقاء، بخلاف الغراس والبناء في الأرض.

١٢٥/٢

(وإن مات بائع) <sup>(٤)</sup> حال كونه <sup>(٥)</sup> مديناً، فمشتري أحق بمبيعه، ولو قبل قبضه نصاً، لأنه ملكه بالبيع من جائز التصرف، فلا يملك أحد منازعته فيه، كما لو لم يمت بائعه مديناً. وإن مات المشتري مفلساً، والسلعة بيد البائع، فهو<sup>(٥)</sup> أسوة الغرماء، يُضرب له معهم بالثمن، إن لم يكن أخذه، وتقدم<sup>(٦)</sup>: إن كان حين البيع معسراً، فله الفسخ<sup>(٧)</sup>.

الحكم (الثالث: أن يلزم الحاكم قسم ماله) أي: المفلس (الذي من جنس الدين) الذي عليه، (و) أنه يلزمه (بيع ما ليس من جنسه) أي: الدين

(١) في (م): «الدين».

(٢) في (س) و(م): «فيصير».

(٣) في الأصل: «فإنهن».

(٤-٤) ليست في (س).

(٥) بعدها في الأصل: «أي البائع» وأشار فوقها إلى أنها نسخة.

(٦) ص ٤٤٣.

(٧) جاء في هامش الأصل ما نصه: [قال في أصل هذه النسخة في هذا الموضع: بلغ قراءة، ومقابلة على مصنفه شيخنا رحمه الله تعالى إلى هذا المحل، وكان ذلك يوم السبت رابع شهر ربيع الثاني، ثم توفي رحمه الله يوم الجمعة عاشر شهر ربيع المذكور من شهور سنة إحدى وخمسين بعد الألف، ودفن بقرية المجاورين، وكان مولده سنة ألف من الهجرة، فكان مدة حياته نحواً من إحدى وخمسين سنة رحمه الله تعالى. محمد الخلوتي].

في سوقه أو غيره، بثمن مثله المستقر في وقته أو أكثر، وقسمه فوراً.  
وسن إحضاره مع غرمائه، وبيع كل شيء في سوقه، وأن يبدأ

شرح منصور

بنقد البلد، أو غالبه رواجاً، أو الأصلح أو<sup>(١)</sup> الذي من جنس الدين، كما  
تقدم في بيع الرهن.

(في سوقه أو غيره) أي: غير سوقه (بثمن مثله) أي: المبيع (المستقر في  
وقته، أو أكثر) من ثمن مثله، إن حصل فيه راغب. (وقسمه) أي: الثمن  
(فوراً) حالاً من قسم وبيع. لأن هذا جل المقصود من الحجز عليه، وتأخير  
مطل، وظلم للغرماء، ولما حَجَرَ ﷺ على معاذ، باع ماله في دينه، وقسم ثمنه  
بين غرمائه<sup>(٢)</sup>. ولفعل عمر<sup>(٣)</sup>، ولاحتياجه إلى قضاء دينه، فجاز بيع ماله فيه،  
كالسفيه، ولا يجوز بيعه بدون ثمن مثله<sup>(٤)</sup>؛ لأنه محجور عليه في ماله، فلا  
يتصرف له فيه إلا بما فيه حظ، كمال السفيه.

(وسن إحضاره) أي: المفلس عند بيع ماله؛ ليضبط الثمن، ولأنه أعرف  
بالجيد من متاعه، فيتكلم عليه، ولأنه أطيب لنفسه، ووكيله كهو. ولا يشترط  
استثناؤه، بل يسن. (مع) إحضار (غرمائه) عند بيع؛ لأنه أطيب لقلوبهم،  
وأبعد للتهمة، وربما وجد أحدهم عين ماله، أو رغب في شيء، فزاد في ثمنه.  
(و) سن (بيع كل شيء في سوقه) لأنه أكثر لطلائه، وأحوط، (و) سن (أن يبدأ

(١) ليست في (م).

(٢) تقدم تخريجه ص ٤٤٧.

(٣) أخرج البيهقي في «السنن الكبرى» ٤٩/٦، أن رجلاً من جهينة كان يشتري الرواحل فيغالي بها، ثم  
يسرع السير فيسبق الحاج، فأفلس، فرفع أمره إلى عمر بن الخطاب فقال: أما بعد: أيها الناس، الأسيفع  
أسيفع جهينة رضي من دينه وأمانته أن يقال: سبق الحاج، ألا إنه قد أذن معرضاً، فأصبح وقد رين به،  
فمن كان له عليه دين، فليأتنا بالغداة نقسم ماله بين غرمائه، وإياكم والدين، فإن أوله هم وآخره حرب.  
وقوله: «رين به» أي: غلبه. «القاموس المحيط»: «رين».

(٤) جاء في هامش الأصل ما نصه: [ قال في «شرح الإقناع»: لكن مقتضى ما يأتي في الوكالة أنه  
يصح، ويضمن النقص، ولعل تفسيره بنفي الجواز دون نفي الصحة. محمد الخلوئي ].



بأقله بقاءً، وأكثره كلفةً.

ويجب ترك ما يحتاجه من مسكن، وخادمٍ لمثله، ما لم يكونا عينَ مالٍ غريم، ويُشترى أو يُترك له بدلُهما، ويُبدلُ أعلى بصلح، وما يتجرُّ به، أو آلةٌ مُحترَف.

شرح منصور

بأقله) أي: المال (بقاءً) كبطيخ، وفاكهة؛ لأنَّ بقاءه<sup>(١)</sup> إضاعةٌ له، (و) <sup>(٢)</sup> أن يبدأ بـ (أكثره كلفةً) كالحيوان؛ لاحتياج بقاءه إلى مؤنة، وهو معرضٌ للتلف. وعهدةٌ مبيعٌ ظهرَ مستحقاً، على مُفلسٍ فقط. ذكره في «الشرح»<sup>(٣)</sup>.

(ويجب ترك) الحاكم للمفلس من ماله (ما يحتاجه من مسكن، وخادمٍ صالحٍ لمثله) لأنه لا غناء له عنه، فلم يُع في دينه، كقوته، وثيابه، (ما لم يكونا) أي: المسكنُ والخادمُ، (عينَ مالٍ غريم) فله أخذُهما؛ للخير<sup>(٤)</sup>، ولأنَّ حقه تعلَّقَ بالعين، فكان أقوى سبباً من المُفلس. (ويُشترى) للمفلس بدلُهما، (أو يُترك له) من ماله (بدلُهما) دفعاً لحاجته<sup>(٥)</sup>، (ويُبدلُ أعلى) مما يصلحُ لمثله، من مسكنٍ وخادمٍ وثوبٍ وغيرها، (بصلحٍ) لمثله؛ لأنه أحظُّ للمفلس، والغرماء. (و) يجب أن يُترك للمفلس أيضاً (ما) أي: شيء من ماله، (يتجرُّ به) إن كان تاجراً، (أو) يُترك له (آلةٌ مُحترَف<sup>(٦)</sup>) إن كان ذا صنعة. قال أحمدُ في رواية الميموني: يُترك له قدرُ ما يقومُ به معاشه ويُباعُ الباقي<sup>(٧)</sup>.

(١) في (م): «إبقاء».

(٢-٢) ليست في (م).

(٣) المتنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٢١/١٣.

(٤) أي: حديث أبي هريرة المتقدم ص ٤٥١.

(٥) في (س): «للحاجة».

(٦) في (م): «تُحرف».

(٧) المتنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣١٧/١٣.

ويجب له ولعياله أدنى نفقة مثلهم، من مأكلي ومشرب وكسوة. وتجهيز ميت من ماله حتى يُقسم.

وأجرة مناد ونحوه، لم يتبرّع، من المال.

وإن عيّنا منادياً غير ثقة، ردّه حاكم، بخلاف بيع مرهون. فإن اختلف تعيينهما ضمّهما إن تبرّعا .....

شرح منصور

(ويجب له) أي: المفلس (ولعياله) من زوجة، وولدي، ونحوه<sup>(١)</sup> (أدنى نفقة مثلهم، من مأكلي ومشرب وكسوة، وتجهيز ميت). بمعروف، ويكفّن في ثلاثة أثواب. وقدم في «الرعاية»: في واحد من مفلس<sup>(٢)</sup>، أو واحد ممن تلزمه نفقته غير زوجة، (من ماله حتى يُقسم) ماله؛ لأنّ ملكه باقٍ عليه قبل القسمة.

١٢٦/٢ (وأجرة مناد ونحوه) ككيال، ووزان وحمال، وحافظ، (لم يتبرّع) واحد<sup>(٣)</sup> بعمله (من المال) لأنّه حقّ على المفلس؛ لأنّه طريق لوفاء دينه، متعلق بالمال، فكان منه كحمل الغنيمة.

(وإن عيّنا) أي: المفلس، والغريم، واحداً كان، أو جماعة (منادياً غير ثقة، ردّه حاكم، بخلاف بيع مرهون) عيّن رهن، ومرتهن له منادياً؛ لأنّ للحاكم نظراً في بيع مال المفلس؛ لاحتمال ظهور غريم، بخلاف المرهون<sup>(٤)</sup>. (فإن اختلف تعيينهما) بأن عيّن المفلس زيدا، والغريم عمراً مثلاً، وكلّ منهما ثقة، (ضمّهما<sup>(٥)</sup>) حاكم، (إن تبرّعا) بعملهما؛ لأنّه أسكن لقلب كلّ منهما

(١) جاء في هامش الأصل: [كنخادم؛ لأنها تجب مع اليسار والإعسار، بخلاف القريب؛ لأنّه معسر إلا لأم. خلوتني].

(٢) انظر: كشف القناع ٤٣٥/٣.

(٣) ليست في (س).

(٤) جاء في هامش الأصل: [لأنّ الحق فيه منحصر].

(٥) في (م) : «ضمّتهما» .

وإلا قَدَّمَ مَنْ شَاءَ.

ويُبدَأُ بَمَنْ جَنَى عَلَيْهِ قِنُّ الْمَفْلَسِ، فَيُعْطَى الْأَقْلَّ مِنْ ثَمَنِهِ أَوْ الْأَرْضِ.

ثُمَّ بَمَنْ عِنْدَهُ رَهْنٌ، فَيُخَصُّ بِثَمَنِهِ، فَإِنْ بَقِيَ دَيْنٌ، .....

شرح منصور

من غير ضررٍ على أحدٍ.

(وَالْأُ) (١) يَتَبَرَّعَا وَلَا أَحَدُهُمَا، (قَدَّمَ) حَاكِمٌ (٢) (مَنْ شَاءَ) مِنْهُمَا. فَإِنْ

تَطَوَّعَ أَحَدُهُمَا؛ قَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ أَوْفَرُ.

(وَيُبدَأُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَيْ (٣): يَبْدَأُ الْحَاكِمُ فِي قَسْمِ مَالِهِ (بِمَنْ جَنَى عَلَيْهِ) حَرًّا كَانَ، أَوْ قِنًّا (قِنُّ الْمَفْلَسِ) لِتَعْلُقِ حَقِّهِ بَعَيْنِ (٤) الْجَانِي، بِحَيْثُ يَفُوتُ بِفَوَاتِهِ، بِخِلَافِ مَنْ جَنَى عَلَيْهِ الْمَفْلَسُ، فَإِنَّهُ أَسْوَأُ الْغَرْمَاءِ؛ لِتَعْلُقِ حَقِّهِ بِذِمَّتِهِ، (فَيُعْطَى) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَلِئِ الْجَنَائِيَةِ (الْأَقْلَّ مِنْ ثَمَنِهِ) أَيْ: الْجَانِي، (أَوْ) الْأَقْلَّ مِنْ (الْأَرْضِ) فَإِنْ كَانَ ثَمَنُهُ عَشْرَةً، وَأَرْضُ الْجَنَائِيَةِ اثْنِي عَشَرَ، أُعْطِيَ الْعَشْرَةَ؛ لِتَعْلُقِ حَقِّهِ بَعَيْنَهُ فَقَط. وَإِنْ كَانَ بِالْعَكْسِ، أُعْطِيَ أَيْضًا الْعَشْرَةَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ إِلَّا أَرْضَ الْجَنَائِيَةِ، وَيُرَدُّ الْبَاقِي لِلْمَقْسَمِ، مَا لَمْ تَكُنِ الْجَنَائِيَةُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ، أَوْ أَمْرِهِ، فَعَلِيهِ أَرْضُ الْجَنَائِيَةِ كُلُّهَا؛ وَيَضْرِبُ بِهِ (٥) مَعَ الْغَرْمَاءِ، كَمَا لَوْ كَانَ السَّيِّدُ هُوَ الْجَانِي؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ إِذْنٌ كَالْآلَةِ.

(ثُمَّ) يُدَيِّ (بِمَنْ عِنْدَهُ رَهْنٌ) لَازِمٌ مِنَ الْغَرْمَاءِ (فَيُخَصُّ) (٦) أَيْ: يَخْصُّهُ الْحَاكِمُ (بِثَمَنِهِ) إِنْ كَانَ يَقْدِرُ دَيْنَهُ أَوْ أَقْلٌ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِعَيْنِ الرَّهْنِ وَذِمَّةِ الرَّاهِنِ، بِخِلَافِ بَقِيَةِ الْغَرْمَاءِ، (فَإِنْ بَقِيَ) لِلْمَرْتَهِنِ (دَيْنٌ) بَعْدَ ثَمَنِ الرَّهْنِ،

(١) بَعْدَهَا فِي (م): «بَانَ لَمْ».

(٢) فِي (س) وَ(م): «الْحَاكِمُ».

(٣) فِي الْأَصْل: «أَنْ».

(٤) فِي (م): «بَيْنَ».

(٥) لَيْسَتْ فِي (م).

(٦) فِي (م): «فَيُخَصُّ».



حاصَصَ الغرماءَ، وإن فَضَلَ عنه، رُدُّ على المالِ.

ثم بَمَنْ له عَيْنُ مالٍ، أو استأجرَ عِيناً من مفلسٍ، فيأخذها وإن بَطَلَتْ في أَثْناءِ المدَّةِ، ضُرِبَ له بما بقي.

ثم يَقْسِمُ الباقيَ على قدرِ ديونِ مَنْ بقي، .....

شرح منصور

(حاصَصَ) المرتهنُ (الغرماءَ) بالباقي؛ لمساواته لهم فيه، (وإن فَضَلَ عنه) أي: الدينَ شيءٌ من ثمنِ الرهنِ، (رُدُّ) الفاضلُ (على المالِ) لأنَّه انفقَ عن (١) الرهنِ بالوفاءِ، فصارَ كسائرِ مالِ المفلسِ.

(ثم) بُدئَ (بِمَنْ له عَيْنُ مالٍ) قبلَ حَجْرِ (٢)، فيأخذها بشروطه (٣)، (أو) كان (استأجرَ عِيناً) كعبدٍ، ودارٍ (من مفلسٍ) قبلَ حَجْرِ عليه، (فيأخذها) (٤) لاستيفاءِ نفعِها مدَّةَ إجارته؛ لتعلُّقِ حقِّه بالعينِ، والمنفعةِ، وهي مملوكةٌ له في تلكِ المدَّةِ. فإن اتفقَ الغرماءُ مع المفلسِ على بيعِها، بيعت، والإجارةُ بحالِها (٥)، وإن طَلَبَ بعضهم البيعَ في الحالِ، وبعضُهم التأخيرَ (٦) إلى انقضاءِ الإجارةِ (٧)، قُدِّمَ مَنْ طَلَبَ البيعَ في الحالِ، (وإن بَطَلَتْ) الإجارةُ (في) أولِ المدَّةِ، أو قبلَ دخولِها، ضُرِبَ له بما عَجَّلَه من الأجرةِ، وفي (أثناءِ المدَّةِ) لنحو موتِ العبدِ، أو انهدامِ الدارِ، (ضُرِبَ له) أي: المستأجرُ (بما بقي) له من أجرةِ عَجَّلَها، كما لو استأجرَ دابَّتَه أو عبدهَ لعملٍ معلومٍ في الذمَّةِ، ثم ماتا.

(ثم يَقْسِمُ) الحاكمُ (الباقيَ) من المالِ (على قدرِ ديونِ مَنْ بقي) من غرمائه

(١) في (م): «من».

(٢) بعدها في (س) و (م): «عليه».

(٣) بعدها في (م): «المتقدمة».

(٤) في (م): «فيأخذهما».

(٥) كتب فوقها في الأصل: [أي: مسلوقة المنفعة تلك المدَّة. عثمان النحدي].

(٦) في (س): «التأجيل».

(٧) في (م): «المدَّة».

ولا يلزمهم بيان أن لا غريم سواهم.

ثم إن ظهر ربُّ حال، رَجَعَ على كلِّ غريمٍ بقسطه، ولم تُنْقَضْ.

شرح منصور

تسوية لهم، ومراعاة لكمية حقوقهم. فإن قَضَى حاكمٌ أو مفلسٌ بعضهم، لم يصح؛ لأنهم شركاؤه، فلم يصحَّ اختصاصهم دونه. وإن كان فيهم من دينه غير نقد، ولم يكن في ماله من جنسه، ولم يرضَ بأخذ عوضه نقداً، اشترى له بحصته من النقد من جنس دينه، كدين سَلَم.

(ولا يلزمهم) أي: الغرماء الحاضرين (بيان أن لا غريم سواهم) بخلاف مَنْ أثبت أنه وارثٌ خاصٌّ؛ لأنه مع كون الأصلِ عدم الغريم، لا يحتمل أن يقبض أحدهم فوق حقه، بخلاف الوارث، فإنه يحتمل أخذه ملك غيره، فاحتيط بزيادة استظهار.

١٢٧/٢

(ثم إن ظهر ربُّ دين (حال، رجع على كلِّ غريم<sup>(١)</sup> بقسطه) أي: بقدر حصته؛ لأنه لو كان حاضراً، لقسامهم، فيقسام إذا ظهر، كغريم الميت يظهر بعد قسم ماله، (ولم تُنْقَضِ) القسمة؛ لأنهم لم يأخذوا زائداً على حقهم، وإنما تبين مزاحمتهم فيما قبضوه من حقهم. قال في «الفروع»<sup>(٢)</sup>: وظاهر كلامهم: يرجع على من أتلف<sup>(٣)</sup> ما قبضه بحصته<sup>(٤)</sup>. وفي «فتاوى الموفق»: لو وصل مالُ الغائب، فأقام رجلٌ بينةً أن له عليه ديناً، وأقام آخرُ بينةً،

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: [قوله: رجع على كلِّ غريم الخ... ظاهره: ولو كانوا قد تصرفوا فيه، وهو خلاف ما قالوه فيمن قبض الدين المشترك من أنه يرجع عليه بالقسط مادام بيده، فإن تصرف فيه، تبين الرجوع على المدين ويطلب الفرق بين المسألتين. والفرق بينهما أن القبض هنا باطل، فما قبضه مضمون عليه، تصرف أو لا. وهناك القبض صحيح، فلا ضمان لو تلف بيده. انتهى. قال الخلوتي رحمه الله: قال شيخنا: وقد يفرق أيضاً بأن المفلس لم يبق بيده شيء يمكن الأخذ منه، فلا فائدة في الرجوع عليه، بخلاف المدين، فإن للرجوع عليه فائدة. محمد الخلوتي].

(٢) ٣٠٦/٤.

(٣) في (م): «أنفق».

(٤) في (س): «بخطه».

وَمَنْ دَيْنُهُ مُوَجَّلٌ، لَا يَحِلُّ، وَلَا يُوقَفُ لَهُ، وَلَا يَرْجَعُ عَلَى الْغَرْمَاءِ،  
إِذَا حُلَّ.

وَيُشَارِكُ مَنْ حَلَّ دَيْنَهُ قَبْلَ قِسْمَةِ فِي الْكُلِّ. وَفِي أَثْنَائِهَا فِيمَا بَقِيَ،  
وَيُضْرَبُ لَهُ بِكُلِّ دَيْنِهِ، وَلِغَيْرِهِ بَبَقِيَّتِهِ.  
وَيُشَارِكُ مَجْنِيٍّ عَلَيْهِ، قَبْلَ حَجْرِهِ، وَبَعْدَهُ.

شرح منصور

إِنْ طَالِبَا جَمِيعاً، اشْتَرَكَا، وَإِنْ طَالِبَ أَحَدُهُمَا، اخْتَصَّ بِهِ، لاختصاصه بما  
يوجب التسليم، وعدم تعلق الدين بماله. ومراده<sup>(١)</sup>: ولم يطالب أصلاً، وإلا  
شاركه، ما لم يقبضه<sup>(٢)</sup>.

(وَمَنْ دَيْنُهُ مُوَجَّلٌ) مِنَ الْغَرْمَاءِ (لَا يَحِلُّ) نَصّاً، فَلَا يَشَارِكُ ذَوِي الدِّيُونِ  
الْحَالَةَ، لِأَنَّ الْأَجَلَ حَقٌّ لِلْمَفْلَسِ، فَلَا يَسْقُطُ بِفَلْسِهِ، كَسَائِرِ حَقُوقِهِ، وَلَا  
يُوجِبُ الْفَلْسُ حُلُولَ مَا لَهُ، فَلَا يُوجِبُ حُلُولَ مَا عَلَيْهِ، كَالْإِغْمَاءِ<sup>(٣)</sup>، (وَلَا  
يُوقَفُ) مِنْ مَالِ مَفْلَسٍ (لَهُ) أَي: لِمَنْ دَيْنُهُ مُوَجَّلٌ، (وَلَا يَرْجَعُ عَلَى الْغَرْمَاءِ)  
بشْيءٍ (إِذَا حُلَّ) دَيْنُهُ؛ لَعَدَمِ مِلْكِهِ الْمَطَالِبَةِ<sup>(٤)</sup> بِهِ حِينَ الْقِسْمَةِ، وَكَذَا مَنْ تَجَدَّدَ  
لَهُ دَيْنٌ بَعْدَ الْقِسْمَةِ بِجَنَائَةٍ.

(وَيُشَارِكُ مَنْ حَلَّ دَيْنَهُ قَبْلَ قِسْمَةِ فِي الْكُلِّ) أَي: كُلِّ الْمَالِ الْمَقْسُومِ،  
كَدَيْنٍ تَجَدَّدَ عَلَى الْمَفْلَسِ بِجَنَائَةٍ<sup>(٥)</sup> قَبْلَ الْقِسْمَةِ. (و) يُشَارِكُ مَنْ حَلَّ دَيْنَهُ (فِي  
أَثْنَائِهَا) أَي: الْقِسْمَةِ (فِيمَا بَقِيَ) مِنْ مَالِ الْمَفْلَسِ، دُونَ مَا قُسِمَ، (وَيُضْرَبُ  
لَهُ) أَي: لِلَّذِي حَلَّ دَيْنَهُ فِي أَثْنَاءِ قِسْمَةِ (بِكُلِّ دَيْنِهِ) الَّذِي حَلَّ، (و) يُضْرَبُ  
(لِغَيْرِهِ) أَي: مَنْ أَخَذَ شَيْئاً قَبْلَ حُلُولِ الْمَوْجَلِ (بَبَقِيَّتِهِ) أَي: بَقِيَّةِ دَيْنِهِ.

(وَيُشَارِكُ مَجْنِيٍّ عَلَيْهِ) مِنْ مَفْلَسٍ غَرَمَاءَهُ (قَبْلَ حَجْرِهِ وَبَعْدَهُ) قَبْلَ الْقِسْمَةِ،

(١) بعدها في (م): «أَي: الموفق».

(٢) الفروع ٤/٣٠٦-٣٠٧.

(٣) معونة أولي النهى ٤/٥٤٦.

(٤) في (س): «الطلب».

(٥) في (س): «بجنايته».



وَلَا يَحِلُّ مُوَجَّلٌ بِجَنُونٍ، وَلَا مَوْتٍ، إِنْ وَثَّقَ وَرَثَتَهُ، أَوْ أَجْنَبِيَّ الْأَقْلَّ  
مِنَ الدِّينِ أَوْ التَّرِكَةِ. وَيَخْتَصُّ بِهَا رَبُّ .....  
.....

شرح منصور

أو في أثنائها بجميع أرش الجناية؛ لثبوت حق المجني عليه بغير اختياره، ولم يرض بتأخيرها، فإن أوجبت الجناية قصاصاً، فعفا وليها إلى مال، أو صالحه المفلس على مال، شارك أيضاً، لثبوت سببه بغير اختياره، أشبه ما لو أوجبت المال.

(وَلَا يَحِلُّ) دينٌ («مُوجَّلٌ بِجَنُونٍ»<sup>(١)</sup>) كإغماءٍ («وَلَا مَوْتٍ»<sup>(٢)</sup>) لحديث: «مَنْ تَرَكَ حَقًّا أَوْ مَالًا، فَلِوَرَثَتِهِ»<sup>(٣)</sup>. وَالْأَجْلُ حَقٌّ لِلْمَيِّتِ، فَيَنْتَقِلُ إِلَى وَرَثَتِهِ (إِنْ وَثَّقَ وَرَثَتَهُ)<sup>(٤)</sup> رَبُّ الدِّينِ، (أَوْ) وَثَّقَ (أَجْنَبِيٌّ) رَبُّ الدِّينِ (الْأَقْلَّ مِنَ الدِّينِ، أَوْ التَّرِكَةِ) فَإِنْ لَمْ يُوَثَّقْ بِذَلِكَ، حَلٌّ؛ لِأَنَّ الْوَرَثَةَ قَدْ لَا يَكُونُونَ أَمْلِيَاءَ، وَلَمْ يَرْضَ بِهِمُ الْغَرِيمُ، فَيُودِي إِلَى فَوَاتِ الْحَقِّ. فَلَوْ ضَمَّنَهُ ضَامِنٌ، وَحَلَّ عَلَى أَحَدِهِمَا، لَمْ يَحِلَّ عَلَى الْآخَرِ. قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ<sup>(٥)</sup> فِي الْأَجْرَةِ الْمُوجَّلَةِ: لَا تَحِلُّ بِالْمَوْتِ فِي أَصَحِّ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ، وَإِنْ قَلْنَا: يَحِلُّ الدِّينُ؛ لِأَنَّ حُلُولَهَا مَعَ تَأْخِيرِ اسْتِيفَاءِ الْمَنْفَعَةِ، ظُلْمٌ. وَإِنْ مَاتَ مَنْ عَلَيْهِ حَالٌ، وَمُوجَّلٌ، وَالتَّرِكَةُ بِقَدْرِ الْحَالِ، أَوْ أَقْلٌ، فَإِنْ لَمْ يُوَثَّقِ الْمُوجَّلُ، حَلٌّ، وَاشْتَرَاكَ، وَإِنْ وَثَّقَ الْوَرَثَةُ، أَوْ أَجْنَبِيٌّ، لَمْ يُتْرَكْ لِرَبِّ الْمُوجَّلِ شَيْءٌ. (وَيَخْتَصُّ بِهَا) أَي: التَّرِكَةُ (رَبُّ) دِينَ

(١-١) فِي (م) : «بِجَنُونٍ مُوجَّلٍ» .

(٢-٢) فِي (س) : «وَلَا يَحِلُّ مُوجَّلٌ بِمَوْتٍ» .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٩٨). وَمُسْلِمٌ (١٦١٩) (١٤)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٤) حَاءُ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ مَا نَصَّهُ: [قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: وَقَوْلُهُمْ: إِذَا وَثَّقَ الْوَرَثَةُ بِرَهْنٍ، هَلْ يَشْرُطُ كَوْنُ الرَّهْنِ الَّذِي يُوَثَّقُ بِهِ الْوَرَثَةُ مِنْ مَالِهِمْ، أَوْ يَجُوزُ كَوْنُهُ مِنْ مَالِ التَّرِكَةِ؟ الظَّاهِرُ الْأَوَّلُ؛ إِذْ لَوْ كَانَ مِنَ التَّرِكَةِ رُبَّمَا كَانَتِ التَّرِكَةُ كُلُّهَا لَا تَقِي بِهِ، فَيَسْقُطُ حَقُّ أَرْبَابِ الْمَالِ، وَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِالْدِّينِ رَهْنٌ أَوْ كَفِيلٌ، فَلَوْ كَانَ بِهِ رَهْنٌ لَمْ يَحِلَّ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى تَوْثِيقِ ثَانِيَةٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ قِيَمَةُ الرَّهْنِ لَا تَقِي بِالْدِّينِ، فَقَدْ يَقَالُ: يَحِلُّ مِنَ الدِّينِ بِقَدْرِ الزَّائِدِ مِنْهُ عَنْ قِيَمَتِهِ إِلَّا أَنْ يُوَثَّقَ الْوَرَثَةُ، وَأَمَّا الْكَفِيلُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَشْرُطُ أَنْ يَكُونَ مَلِيئًا أَوْ يَرْضَى بِهِ صَاحِبُ الدِّينِ، فَلَوْ كَانَ مَعْصَرًا وَلَمْ يَرْضَ بِهِ، حَلٌّ دِينَهُ].

(٥) بِمَجْمُوعِ الْفَتَاوَى ١٥٤/٣٠-١٥٦.

حال. فإن تعذر توثق أو لم يكن وارث، حل.

وليس لزامي مطالبة رب حق بقبضه من تركه مضمون عنه، أو يبرئه. ولا يمنع دين انتقالها إلى ورثة.

ويلزم إجبار مفلس محترف، على إيجار نفسه فيما يليق به، لبقية

شرح منصور

(حال) ويوفي رب الموجل إذا حل من الوثيقة، (فإن تعذر توثق) أي: لم يوثق وارث، حل؛ لما تقدم، (أو لم يكن) ميت (وارث) معين (حل) الموجل، ولو ضمنه (١) الإمام/ للغرماء، لئلا يضيع.

١٢٨/٢

(وليس لزامي) (٢) إذا مات مضمونه (٣) (مطالبة رب حق بقبضه) أي: الدين المضمون فيه (من تركه مضمون عنه) ليرأ الضامن، (أو) أن (يبرئه) أي: الضامن من الضمان، كما لو لم يمت الأصيل (٤). (ولا يمنع دين) لله، أو لآدمي (٥) على ميت يحيط بالتركة، أو لا، (انتقالها إلى) ملك (٦) (ورثة) لأن تعلقه بالمال لا يُزيل الملك في حق الجاني والراهن والمفلس، فلم يمنع نقله، فيصح تصرف ورثة في تركه بنحو بيع، ويلزمهم الدين. فإن تعذر وفاؤه، فسخ العقد، كما لو باع السيد عبده الجاني.

(ويلزم) الحاكم (إجبار مفلس محترف) أي: ذي حرفة، كحداد، وحائك (على) الكسب، أو (إيجار نفسه) في حرفة يحسنها؛ لبقية دينه، وإن كان له صنائع، أجبر على إيجار نفسه (فيما يليق به) من صنائعه؛ (ل) يوفي (بقية

(١) في (س): «ضمن».

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصه: [وقيل: له مطالبة رب الحق بقبضه من تركه المضمون عنه أو يبرئه. قال في «تصحيح الفروع»: قلت: وهو الصواب. محمد الخلوئي].

(٣) في (س) و (م): «مضمون».

(٤) في الأصل: «الأصل».

(٥) جاء في هامش الأصل ما نصه: [ثبت في الحياة، أو تجدد بعد موت بسبب يقتضي الضمان، كحفر بئر تعدياً. عثمان النجدي].

(٦) ليست في (س).

دَيْنِهِ، كَوْقَفٍ وَأُمٌّ وَلَدٍ يَسْتَغْنِي عَنْهُمَا، .....

شرح منصور

دَيْنِهِ) بَعْدَ قِسْمَةِ مَا وَجَدَ مِنْ مَالِهِ؛ لِحَدِيثِ سُرَّقٍ، وَكَانَ سُرَّقٌ رَجُلًا دَخَلَ (١) الْمَدِينَةَ، وَذَكَرَ أَنَّ وَرَاءَهُ مَالًا، فَدَايَنَهُ النَّاسُ، (٢) وَرَكِبَتْهُ الدِّيُونُ (٣) وَلَمْ يَكُنْ (٣) وَرَاءَهُ مَالٌ (٣) فَسَمَّاهُ سُرَّقًا، وَبَاعَهُ بِخَمْسَةِ أْبَعْرَةٍ (٤). وَلِأَنَّ الْمَنَافِعَ تَجْرِي بِمَجْرَى الْأَعْيَانِ فِي صَحَّةِ الْعَقْدِ عَلَيْهَا، وَتَحْرِيمِ اخْتِذِ الزَّكَاةِ، وَثُبُوتِ الْغِنَى بِهَا، فَكَذَا فِي وِفَاءِ الدِّينِ بِهَا، وَالْإِجَارَةِ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ، فَجَازَ إِجْبَارُهُ عَلَيْهَا، كَالْبَيْعِ، وَ(ك) إِجَارَةِ (وَقَفٍ، وَأُمٌّ وَلَدٍ يَسْتَغْنِي عَنْهُمَا) وَلَا يَعَارِضُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، لِعَدَمِ دُخُولِهِ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ فِي حَكْمِ الْأَغْنِيَاءِ فِي حَرَمَانِ الزَّكَاةِ، وَسَقُوطِ نَفَقَتِهِ عَنْ قَرِيْبِهِ، وَوُجُوبِ نَفَقَةِ قَرِيْبِهِ عَلَيْهِ. وَحَدِيثُ مُسْلِمٍ (٥): «خَذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ». فَقَضِيَّةٌ عَيْنٍ. وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ كَانَ لِذَلِكَ الْمَدِينِ حِرْفَةً يَكْسِبُ بِهَا مَا يَفْضَلُ عَنْ نَفَقَتِهِ. وَدَعَا نَسْخَ حَدِيثِ سُرَّقٍ، لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا، إِذْ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّ بَيْعَ الْحَرِّ كَانَ جَائِزًا فِي شَرْعِنَا. وَحَمَلُ لَفْظِ (٦) بَيْعِهِ عَلَى (٦) بَيْعِ مَنَافِعِهِ، أَسْهَلُ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى بَيْعِ رَقَبَتِهِ الْمُحَرَّمِ. وَحُذِفَ الْمُضَافُ وَإِقَامَةُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ شَائِعٌ كَثِيرٌ. وَقَوْلُ مُشْتَرِيهِ: «أَعْتَقَهُ» (٧) أَي: مِنْ حَقِّي عَلَيْهِ. وَلِذَلِكَ قَالَ: «فَأَعْتَقُوهُ»

(١) فِي الْأَصْلِ: «دَاخَلَ».

(٢-٢) فِي الْأَصْلِ: «وَرَكِبَهُ دِيُونٌ».

(٣-٣) فِي (م): «لَهُ مَالٌ وَرَاءَهُ».

(٤) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» ٦٢/٣، وَابِيهَقِي فِي «السَّنَنِ الْكُورِيِّ» ٥٠/٦، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» ١٠١/٤-١٠٢، وَفِي مَوَاصِدِ التَّخْرِيجِ أَنَّهُ ﷺ بَاعَهُ بِأَرْبَعَةِ أْبَعْرَةٍ.

وَسُرَّقٌ: بَضْمُ أَوَّلِهِ، وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ بَعْدَهَا قَافٌ، وَضَبُّهُ الْعَسْكَرِيُّ بِتَخْفِيفِ الرَّاءِ، وَزَنْ غُدْرَ وَعَمْرُ، وَأَنْكَرَ عَلَى أَصْحَابِ الْحَدِيثِ تَشْدِيدَ الرَّاءِ، وَيُقَالُ: اسْمُ أَبِيهِ أَسَدٌ، صَحَابِيُّ نَزَلَ مِصْرَ، وَيُقَالُ كَانَ اسْمُهُ الْحَبَابُ فَغَيَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ، مَاتَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ. «الْإِصَابَةُ» ١٣٠/٤.

(٥) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ ص ٤٤٤.

(٦-٦) لَيْسَتْ فِي (س).

(٧) فِي (س): «أَعْتَقَهُ».



مع الحجر عليه لقضائها. لا امرأة على نكاح، ولا مَنْ لزمه حجٌّ أو كفارة.

ويحرمُ على قبول هبة، وصدقة، ووصية، وتزويج أمٍّ ولدٍ، وخلع، وردٍّ مبيع، وإمضائه، .....

شرح منصور

أي: الغرماء، وهم لا يملكون إلا الدين عليه.

(مع) بقاء (الحجر عليه) أي: المفلس المؤجر نفسه، أو وقفه، أو أمٍّ ولده (لقضائها) أي: بقية الدين. و (لا) تُجبر (امرأة) مفلسة (على نكاح) ولو رَغِبَ فيها بما توفي به دينها<sup>(١)</sup>؛ لأنه يترتب عليها بالنكاح ما قد تعجز عنه. (ولا) يُجبر (مَنْ لزمه حجٌّ، أو كفارة) لو احترف، أو أجز نفسه، على أن يحصل من حرفته ما يحجُّ به، أو يكفر، ولا على إيجار نفسه لذلك؛ لأنَّ ماله لا يُباع فيه، ولا تجرى فيه المنافع بحرى الأعيان<sup>(٢)</sup>.

(ويحرم) إجبار مدين مفلس، أو غيره (على قبول هبة، و) قبول (صدقة، و) قبول (وصية) لما فيه من ضررٍ تحمُّلِ المنَّة، بخلافه<sup>(٣)</sup> على الصنعة. ولا يملك الحاكم قبضَ ذلك، بلا إذن لفظيٍّ، أو عرفيٍّ، ولا غير المدين وفاء دينه مع امتناعه. (و) يحرم إجباره على (تزويج أمٍّ ولدٍ) ليوفي بمهرها دينه، ولو لم يكن يطؤها؛ لأنه يُحرَّمُها عليه بالنكاح، ويعلقُ حقَّ الزوج بها. (و) يحرم إجباره على (خلع) زوجته على عوضٍ يوفي منه دينه؛ لأنه يُحرَّمُها عليه، وقد يكونُ له إليها ميلٌ (و) لا يُجبر على (ردٍّ مبيع) لعيبٍ، أو خيارٍ شرطٍ، ونحوه، (و) لا على (إمضائه) ولو كان فيه حظٌّ؛ لأنه إتمامٌ تصرفٍ

١٢٩/٢

(١) بعدها في (م): «به».

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصه: [وليس المراد أنه كان استطاع أولاً ثم تهاون حتى أعسر؛ لأنه يجب عليه حينئذٍ أن يفعل ما يتمكن به من أداء ما استقر في ذمته، ويبيع ماله في ذلك، وتجري هنا المنافع بحرى الأعيان. محمد الخلوئي].

(٣) كتب فوقها في الأصل: [أي: الإجبار].

وأخذ دية عن قودٍ، ونحوه.

وينفك حجره بوفاء. ويصح الحكم بفكه مع بقاء بعض. فلو طلبوا إعادته لما بقي، لم يُجنبهم.

شرح منصور

سابق على الحجر، فلا يُحجر عليه فيه.

(و) لا يُجبر على (أخذ دية عن قود) وجب له بجناية عليه، أو على قنه، أو مورثه؛ لأنه يفوت المعنى الذي وجب له القصاص، فإن اقتصر، فلا شيء للغرماء، وإن عفا على مال، ثبت وتعلقت به حقوق الغرماء. (و) لا يُجبر على (نحوه) أي: ما تقدم، كطلاق زوجة بذلت له أو (غيرها<sup>(١)</sup>) عوضاً؛ ليطلقها عليه، ويوفي به دينه، أو بذلت له امرأة مالاً؛ ليتزوجها عليه، أو ادعى المفلس على من أنكره، وبذل له مالاً؛ لثلا يُحلفه.

(وينفك حجره) أي: المفلس (بوفاء) دينه؛ لزوال المعنى الذي شرع له الحجر، والحكم يدور مع علته، (ويصح الحكم بفكه) أي: الحجر (مع بقاء بعض) الدين؛ لأن حكمه بفكه مع بقاء بعض الدين، لا يكون إلا بعد البحث عن فراغ ماله، والنظر في الأصلح من بقاء الحجر، وفكه. وعلم منه أنه لا ينفك مع بقاء الدين بدون حكم؛ لأنه ثبت بحكم، فلا يزول إلا به، لاحتياجه إلى نظر واجتهاد. (فلو طلبوا) أي: غرماء من فك حجره (إعادته) عليه (لما بقي) من دينهم، (لم يُجنبهم) الحاكم؛ لأنه لم ينفك حجره حتى لم يبق له شيء. فإن ادعوا أن بيده مالاً، ويُسَن سببه، سأل الحاكم عنه، فإن أنكر، حلف وخلى سبيله، وإن أقر، وقال: لفلان وأنا وكيله، أو عامله، سأل الحاكم<sup>(٢)</sup> إن حضر، فإن صدقه فلان، فله يمينه، وإن أنكره، أعيد الحجر

(١-١) ليست في (م).

(٢) جاء في هامش الأصل: [أي فلان].

وإن اذَّانَ، فحُجِرَ عليه، تشاركَ غرماءُ الحجرِ الأوَّلِ والثاني.  
ومن فُلَسٍّ، ثم اذَّانَ، لم يُحبسَ.

وإن أبى مفلسٌ، أو وارثُ الحلفِ مع شاهدٍ له بحقٍّ، فليس لغرماءِ  
الحلفِ.

الرابعُ: انقطاعُ الطَّلَبِ عنه.

شرح منصور

بطلبهم، وإن كان المقرُّ له غائباً، أُقِرَّ بيدِ المفلسِ إلى أن يحضرَ ويُسألَ.  
(وإن اذَّانَ) مَنْ فُكَّ حجرُهُ، وعليه بقيةُ دينٍ، (فحُجِرَ عليه) ولو بطلبِ  
أربابِ الديونِ التي لزمته بعد فُكِّ الحجرِ، (تشاركَ غرماءُ الحجرِ الأوَّلِ، و)  
غرماءُ الحجرِ (الثاني) في ماله الموجودِ إذن؛ لتساويهم في ثبوتِ حقوقهم في  
ذمَّتِهِ، كغرماءِ الميتِ، إلا أن الأوَّلِينَ يُضْرَبُ لهم ببقيةِ ديونهم، والآخرينَ  
بجميعها.

(وَمَنْ فُلَسٍّ) <sup>(١)</sup> بالبناء للمفعولِ، (ثم اذَّانَ، لم يُحبسَ) نصّاً، لوضوح أمرِهِ.  
(وإن أبى مفلسٌ، أو) أبى (وارثُ الحلفِ مع شاهدٍ له) أي: المفلسِ، أو  
الوارثِ <sup>(٢)</sup> (بحقٍّ، فليس لغرماءِ) المفلسِ أو الميتِ (الحلفِ) لإثباتهم ملكاً  
لغيرهم تتعلق به حقوقهم بعد ثبوته له، فلم يجزَ، كالمرأةِ تحلفُ لإثباتِ ملكِ  
زوجها، لتعلق نفقتها به. ولا يُجبرُ المفلسُ ولا الوارثُ على الحلفِ؛ لأننا لا  
نعلمُ صدقَ الشاهدِ، فإن حلفَ، ثبتَ المالُ، وتعلَّقَ به حقُّ الغرماءِ.

الحكمُ (الرابعُ: انقطاعُ الطَّلَبِ عنه) أي: المفلسِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ  
ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وهو خيرٌ بمعنى الأمرِ، أي:  
فأنظروه إلى ميسرته. ولحديث: «خُذُوا ما وجدْتُمْ، وليسَ لكم إلا ذلك» <sup>(٣)</sup>.

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: [أي: ثبت فله عند حاكم وحكم به. عثمان النجدي].

(٢) في الأصل: «المورث».

(٣) تقدم تخريجه ص ٤٤٤.



فمن أقرضه، أو باعه شيئاً، لم يملك طلبه حتى ينفك حجره.

### فصل

ومن دفع ماله بعقد، أو لا، إلى محجور عليه، لحظ نفسه، رجع في  
 باقٍ. وما تلف، .....

شرح منصور

وروي: «لا سبيل لكم عليه»<sup>(١)</sup>.

(فمن أقرضه) أي: المفلس شيئاً، (أو باعه شيئاً، لم يملك طلبه) يبدل  
 القرض، وثن المبيع؛ لأنه الذي ألتف ماله بمعاملة من لا شيء معه، (حتى  
 ينفك حجره) لتعلق حق غرمائه حال الحجر بعين ماله، وإن وجد من أقرضه  
 أو باعه، عين ماله، فله الرجوع بها، إن جهل الحجر عليه، وإلا، فلا، وتقدم.

### فصل في الحجر لحظ نفس المحجور عليه<sup>(٢)</sup>

والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾  
 [النساء: ٥]، وأضاف الأموال إلى الأولياء؛ لأنهم مدبروها (ومن دفع<sup>(٣)</sup> ماله  
 بعقد) كبيع، وإجارة (أو لا) / أي: <sup>(٤)</sup> بغير عقد، كوديعة، وعارية، (إلى  
 محجور عليه، لحظ نفسه<sup>(٥)</sup>)، وهو الصغير، والمجنون، والسفيه، (رجع) الدافع  
 (في باقٍ) من ماله؛ لبقاء ملكه عليه. (وما تلف) منه بنفسه، كموت قن، أو حيوان،

١٣٠/٢

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٥٠/٦، من حديث جابر بن عبد الله وفيه: «أخلوا عنه،  
 فليس لكم عليه سبيل».

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصه: [وهو الصغير، والسفيه، والمجنون، ذكوراً كانوا أو إناثاً، والحجر  
 عليهم عام في المال والذمة إلا بإذن. تدبر اعثمان النجدي].

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصه: [أي: دفعاً معتبراً بأن يكون من غير محجور عليه، فدفع نحو صغير  
 كلا دفع، فيصير مضموناً على القابض كما في «مغني ذري الأفهام» لابن عبد الهادي. عثمان  
 النجدي].

(٤-٤) في (س): «بعقد».

(٥) بعدها في (م): «باختياره».

فعلى مالكه، عِلْمٌ بِحَجَرٍ أَوْ لَا. وَيُضْمَنُ جَنَايَةً، وَإِتْلَافَ مَا لَمْ يُدْفَعْ إِلَيْهِ.

وَمَنْ أَعْطَاهُ مَالاً، ضَمِنَهُ حَتَّى يَأْخُذَهُ وَلِيُّهُ. لَا إِنْ أَخَذَهُ لِيَحْفَظَهُ، كَأَخْذِ مَغْصُوبٍ لِيَحْفَظَهُ لِرَبِّهِ، وَلَمْ يَفْرِطْ. ....

شرح منصور

أو بفعلٍ محجورٍ عليه، كقتله له.

(ف) هُوَ (عَلَى مَالِكِهِ) غَيْرَ مَضْمُونٍ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ سَلَّطَهُ عَلَيْهِ بِرِضَاهُ، (عِلْمٌ) الدَّافِعُ (بِحَجَرٍ) الْمُدْفُوعُ إِلَيْهِ (أَوَّلًا) لِتَفْرِيطِهِ؛ لِأَنَّ الْحَجَرَ عَلَيْهِمْ فِي مَقْظَنَةِ الشُّهُورَةِ. (وَيُضْمَنُ) مُحْجُورٌ عَلَيْهِ، لِحَظِّ نَفْسِهِ، (جَنَايَةً) عَلَى نَفْسٍ، أَوْ طَرَفٍ، وَنَحْوِهِ، عَلَى مَا يَأْتِي تَفْصِيلُهُ فِي الْجَنَايَاتِ. (و) يُضْمَنُ (إِتْلَافَ مَا لَمْ يُدْفَعْ إِلَيْهِ) مِنَ الْمَالِ؛ لِاسْتِوَاءِ الْمَكْلُوفِ وَغَيْرِهِ فِيهِ.

(وَمَنْ أَعْطَاهُ<sup>(٢)</sup>) أَيِ: الْمُحْجُورُ عَلَيْهِ، لِحَظِّ نَفْسِهِ، (مَالاً) بِلَا إِذْنِ وَلِيِّهِ فِي دَفْعِهِ، (ضَمِنَهُ) أَخَذَهُ؛ لِتَعَدِّيهِ بِقَبْضِهِ مِمَّنْ لَا يَصَحُّ مِنْهُ دَفْعٌ، (حَتَّى يَأْخُذَهُ) مِنْهُ (وَلِيُّهُ) أَيِ: وَلِيُّ الدَّافِعِ لَهُ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُ الْمُسْتَحَقُّ لِقَبْضِ مَالِ الدَّافِعِ وَحِفْظِهِ. وَ (لَا) يُضْمَنُ مَنْ أَخَذَ مِنْ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ لِحَظِّ نَفْسِهِ<sup>(٤)</sup> مَالاً (إِنْ أَخَذَهُ لِيَحْفَظَهُ) عَنِ الضِّيَاعِ (كَأَخْذِ<sup>(٥)</sup> مَغْصُوبٍ) مِنْ غَاصِبِهِ، أَوْ غَيْرِهِ، (لِيَحْفَظَهُ لِرَبِّهِ وَلَمْ يَفْرِطْ)

(١) جَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ مَا نَصَّهُ: [تَمَتُّة: لَوْ كَانَ الدَّافِعُ مِثْلَهُ، فَلَمْ أَرْ مَنْ صَرَحَ بِهِ، وَيَحْتَمِلُ الضَّمَانُ؛ لِأَنَّ هَذَا الدَّفْعَ لَا أَثَرَ لَهُ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَدْفَعْهُ. مَنْصُورُ الْبَهْوتِيِّ. لَكِنْ انْظُرْ هَلْ تَقُولُ بِالضَّمَانِ سِوَاءَ تَلَفٍ بَعْدَ أَوْ تَفْرِيطٍ أَوَّلًا، أَوْ إِنْ ذَلِكَ مَنُوطٌ بِالتَّعَدِّي أَوْ التَّفْرِيطِ، وَالظَّاهِرُ: الْأَوَّلُ. مُحَمَّدُ الْخُلُوتِيُّ].

(٢) جَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ مَا نَصَّهُ: [قَوْلُهُ: وَمَنْ أَعْطَاهُ. أَيِ: مَنْ أَعْطَاهُ الْمُحْجُورُ عَلَيْهِ مَالاً، فَالْمُحْجُورُ عَلَيْهِ فَاعِلُ الْإِعْطَاءِ كَمَا هِيَ قَاعِدَةٌ بِأَبِ اعْطَى، وَعَمُومٌ مِنْ يَتَنَاوَلُ مَا إِذَا كَانَ الْمَعْطَى مِثْلَ الْمَعْطَى، أَيِ: مُحْجُوراً عَلَيْهِ لِحَظِّ نَفْسِهِ. فَتَدْبِرْ! مُحَمَّدُ الْخُلُوتِيُّ].

(٣) لَيْسَتْ فِي (س).

(٤) لَيْسَتْ فِي (م).

(٥) فِي (س) وَ (م): «كَأَخْذِهِ».

ومن بلغ رشيداً أو مجنوناً، ثم عقل ورشد، انفك الحجر عنه بلا حكم، وأعطى ماله، لا قبل ذلك بحال.  
وبلوغ ذكر: يامناً، أو تمام خمس عشرة سنة، .....

شرح منصور

فلا يضمنه؛ لأنه محسن<sup>(١)</sup> بالإعانة على رد الحق لمستحقه. فإن فرط، ضمن.  
(ومن بلغ من ذكر، وأنثى، وخنثى، (رشيداً) انفك الحجر عنه، (أو) بلغ (مجنوناً، ثم عقل ورشد، انفك الحجر عنه) لقوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا آلَيْنِ...﴾ الآية. [النساء: ٦]، ولأن الحجر إنما كان لعجزه عن التصرف في ماله حفظاً له، وقد زال، فيزول الحجر، لزوال عجزه (بلا حكم<sup>(٢)</sup>) بفكّه، وسواء رشده الولي، أو لا؛ لأن الحجر عليهما لا يحتاج إلى حكم، فيزول بدونه؛ لقوله<sup>(٣)</sup> تعالى: ﴿فَإِنْ أَسْتَمْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦]، واشترائط الحكم زيادة تمنع الدفع عند وجود ذلك، وهو خلاف النص.  
(وأعطى) من انفك الحجر عنه (ماله) للآية، ويستحب بإذن قاضٍ، وإشهاد برشد، ودفع ليامن<sup>(٤)</sup> التبعة، و (لا) يُعطى ماله (قبل ذلك بحال) ولو صار شيخاً؛ لظاهر الآية.

(وبلوغ ذكر يامناً) باحتلام، أو غيره<sup>(٥)</sup> كالإمناء بيده<sup>(٥)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ﴾ [النور: ٥٩]. (أو تمام خمس عشرة سنة) لحديث ابن عمر: عُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمْ يَجْزِنِي، وَعُرِضَتْ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَنِي.

(١) جاء في هامش الأصل ما نصّه: [بشرط أن لا يحبسّه عنده إلا بقدر ما يتمكن من دفعه، فإن زاد وتلف، ضمن قياساً على مَنْ أطارت الريح إلى داره ثوباً ونحوه من أنه يجب عليه الرد فوراً. محمد الخلوتي].

(٢) جاء في هامش الأصل: [خلافاً للقاضي وابن عقيل القائلين باشتراط ذلك].

(٣) في (س): «ولقوله».

(٤) بعدها في الأصل: «من».

(٥-٥) ليست في (م).



أو نباتٍ شعرٍ خَشِينٍ حَوْلَ قُبْلِهِ. وأنثى: بذلك، وبحيضٍ، وحَمْلُها دليلٌ إنزالِها. وقدرُه أقلُّ مدَّةِ الحملِ. وإن طُلِّقَتْ زَمَنَ إِمكَانِ بِلُوغٍ، وولدت لأربع سنين، ألحق بمطلَّقٍ، وحُكِمَ ببلوغِها من قَبْلِ الطَّلَاقِ.

شرح منصور

متفقٌ عليه<sup>(١)</sup>. وفي رواية البيهقي<sup>(٢)</sup> بإسنادٍ حسنٍ: فلم يُجزَّني، ولم يرني بلغت.

(أو نباتٍ شَعَرٍ خَشِينٍ) أي: يستحقُّ أخذه بالموسى، لا زَغَبٍ ضعيفٍ (حول قُبْلِهِ) لأنَّه عليه الصَّلَاةُ والسلام لما حَكَمَ سعدُ بن معاذٍ في بني قريظة، حَكَمَ بأن تُقْتَلَ مقاتلتُهم، وتُسبَى ذراريُّهم، وحَكَمَ بأن يكشفَ عن مؤنِّراتهم<sup>(٣)</sup>، فَمَنْ أنبت، فهو من المقاتلة، وَمَنْ لم يُنبت، ألحقوه بالذرية، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «لقد حَكَمَ بحُكْمِ اللَّهِ من فوقِ سبعةِ أَرْقعةٍ». متفقٌ عليه<sup>(٤)</sup>.

(و) بلوغُ (أنثى بذلك) الذي يحصلُ به بلوغُ الذَّكَرِ، (و) تزيْدُ عليه (بحيضٍ) لحديث: «لا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حائِضٍ إِلَّا بِخَمَارٍ». رواه الترمذي<sup>(٥)</sup>، وحسنه. (وحَمْلُها دليلٌ إنزالِها) لإجراءِ اللَّهِ تعالى العادةَ بخلقِ الولدِ من مائِهما، قال اللَّهُ تعالى: ﴿مِمَّ خُلِقَ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾ [الطَّارِق ٥ - ٧]، (وقدرُه) أي: قدرُ زمنٍ يُحَكَمُ فيه/ ببلوغِها، إذا ولدت، (أقلُّ مدَّةِ الحملِ) أي: ستَّةُ أشهرٍ، فيُحَكَمُ ببلوغِها منها؛ لأنَّه اليقينُ. (وإن طُلِّقَتْ زَمَنَ إِمكَانِ بِلُوغٍ) أي: بعدَ تسعِ سنين، (وولدت لأربعِ سنين، ألحقَ<sup>(٦)</sup> بمطلَّقٍ، وحُكِمَ ببلوغِها من قَبْلِ الطَّلَاقِ) احتياطاً للنسبِ.

(١) البخاري (٢٦٦٤)، ومسلم (١٨٦٨) (٩١).

(٢) في السنن الكبرى ٥٥/٦.

(٣) في الأصل: «مؤنِّراتهم».

(٤) البخاري (٤١٢١)، ومسلم (١٧٦٨) (٦٤)، من حديث أبي سعيد الخدري.

(٥) في سننه (٣٧٧)، من حديث عائشة.

(٦) بعدها في (م): «الولد».

وَحُثِّي بِسِنٍّ، أَوْ نَبَاتٍ حَوْلَ قُبْلِيهِ، أَوْ إِمْنَاءٍ مِنْ أَحَدٍ فَرَجِيهِ، أَوْ حَيْضٍ مِنْ قُبْلٍ، أَوْ هُمَا مِنْ مَخْرَجٍ.

وَالرُّشْدُ: إِصْلَاحُ الْمَالِ. وَلَا يُعْطَى مَالُهُ حَتَّى يُخْتَبَرَ، وَمَحَلُّهُ قَبْلَ بُلُوغٍ، .....

شرح منصور

(و) بُلُوغٌ (خُثِّي بِسِنٍّ) أَي: تَمَامُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، (أَوْ نَبَاتٍ حَوْلَ قُبْلِيهِ) فَإِنْ وَجَدَ حَوْلَ أَحَدِهِمَا، فَلَا. قَالَ الْقَاضِي، وَابْنُ عَقِيلٍ<sup>(١)</sup>، (أَوْ إِمْنَاءٍ مِنْ أَحَدٍ فَرَجِيهِ، أَوْ حَيْضٍ مِنْ قُبْلٍ، أَوْ هُمَا) أَي: الْمَنِيَّ وَالْحَيْضَ (مِنْ مَخْرَجٍ) وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ ذَكَرًا، فَقَدْ أَمِنَى، وَإِنْ كَانَ أُنْثَى، فَقَدْ أَمِنَتْ، وَحَاضَتْ، وَكُلُّهُمَا يَحْصُلُ بِهِ الْبُلُوغُ، وَلَا بُلُوغَ بغيرِ مَا ذَكَرَ، كَغَلْظِ صَوْتٍ، وَفَرْقِ أَنْفٍ، وَنَهْوٍ ثَدْيٍ، وَشَعْرِ إِبْطٍ.

(وَالرُّشْدُ: إِصْلَاحُ الْمَالِ) لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦]. أَي: إِصْلَاحًا فِي أَمْوَالِهِمْ<sup>(٢)</sup>، وَلِأَنَّهُ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ، وَمَنْ كَانَ مُصْلِحًا لِمَالِهِ، فَقَدْ وَجَدَ مِنْهُ شَرْطَهُ، وَالْعَدَالَةُ لَا تُعْتَبَرُ فِي الرُّشْدِ دَوَامًا، فَلَا تُعْتَبَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ، كَالزَّهْدِ فِي الدُّنْيَا، وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ الْفَاسِقَ غَيْرُ رَشِيدٍ، يَنْتَقِضُ بِالْكَافِرِ، فَإِنَّهُ غَيْرُ رَشِيدٍ فِي دِينِهِ، وَلَمْ يُحْجَرْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِهِ. (وَلَا يُعْطَى) مَنْ بَلَغَ رَشِيدًا، ظَاهِرًا (مَالَهُ حَتَّى يُخْتَبَرَ، وَمَحَلُّهُ) أَي: الْإِخْتِبَارِ (قَبْلَ بُلُوغٍ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَلَكِنَّهُمْ غَافِلُونَ﴾... الآية. وَالِدَّلِيلُ مِنْهَا مِنْ وَجْهَيْنِ<sup>(٣)</sup>، أَحَدُهُمَا: قَوْلُهُ: ﴿الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾ وَإِنَّمَا يَكُونُونَ يَتَامَى قَبْلَ الْبُلُوغِ. الثَّانِي: (أَنَّهُ مَدَّةٌ)<sup>(٤)</sup> اخْتِبَارُهُمْ إِلَى الْبُلُوغِ، بِلَفْظٍ: ﴿حَقًّا﴾ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْإِخْتِبَارَ قَبْلَهُ، وَتَأْخِيرُ الْإِخْتِبَارِ إِلَى الْبُلُوغِ يُوَدِّي إِلَى الْحَجْرِ عَلَى الْبَالِغِ

(١) المقتنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٦٠/١٣، ومعونة أولي النهى ٥٦٢/٤.

(٢) أخرجه الطبري في «التفسير» (٨٥٨٣).

(٣) في الأصل: «لوجهين».

(٤-٤) في (م): «أن مدة».

بلائقي به، وحتى يُؤنسَ رشده، فولدُ تاجرٍ؛ بأن يتكرر بيعه وشراؤه. فلا يُغبنَ غبناً فاحشاً. وولدُ رئيسٍ وكاتبٍ، باستيفاءٍ على وكيله. وأنثى بائنةٍ قطنٍ، واستجاءته، ودفعه وأجرته للغزالات، واستيفاءٍ عليهن. وأن يحفظَ كلُّ ما في يده عن صرفه فيما لا فائدة فيه، أو حرام، كقمارٍ وغنائٍ، وشراءٍ محرم.

شرح منصور

الرشيدي؛ لأنَّ الحجرَ يمتدُّ إلى أن يُختبر، ويُعلمَ رشده، ولا يُختبر إلا مَنْ يعرف المصلحة من المفسدة، وتصرفه حال الاختبار صحيح.

(ب) تصرف (لائقي به) متعلق بـيُختبر، (وحتى يُؤنسَ رشده) أي: يُعلم، ويختلف باختلاف الناس، (فولدُ تاجرٍ) يُؤنسُ رشده (بأن يتكرر<sup>(١)</sup> بيعه وشراؤه، فلا يُغبنَ) غالباً (غبناً فاحشاً، و) يُؤنسُ رشده (ولدُ رئيسٍ وكاتبٍ، باستيفاءٍ على وكيله) فيما وكله فيه. (و) يُؤنسُ رشده (أنثى بائنةٍ<sup>(٢)</sup> قطنٍ، واستجاءته، ودفعه، و) دفع (أجرته للغزالات، واستيفاءٍ عليهن) أي: الغزالات. (و) يُعتبر مع ما تقدّم من إيناسٍ رشده (أن يحفظَ كلُّ ما في يده، عن صرفه فيما لا فائدة فيه) كحرقِ نفطٍ يشتره؛ للتفرّج عليه، ونحوه، (أو) صرفه في (حرام، كقمار، وغنائٍ، وشراءٍ) شيءٍ (محرمٍ) كآلةٍ لهو، وخرم، لأنَّ العرفَ يُعدُّ مَنْ صرفَ ماله في ذلك سفيهاً، مبذراً، وقد يُعدُّ الشخصُ سفيهاً لصفه<sup>(٣)</sup> ماله في المباح، ففي الحرامِ أولى، بخلافِ صرفه في بابٍ برٍّ كصدقةٍ، أو في (٤) مطعمٍ ومشربٍ<sup>(٤)</sup> وملبسٍ، ومنكحٍ لا يليقُ به، فليسَ بتبذيرٍ؛ إذ لا إسرافٌ في الخير.

(١) جاء في هامش الأصل ما نصّه: قوله: [يتكرر: التكرار صادق بمرتين لكنه ليس مراداً، والمراد أنه يقع ذلك منه مرات كثيرة، ويرشدك إلى ذلك قول المصنف: فلا يُغبنَ غالباً، لأن المرتين لا يتأتى فيها غالباً وغير غالب. فتدبر. عثمان النجدي].

(٢) في الأصل: «بشراء».

(٣) في (س) و(م): «بصرفه».

(٤-٤) في الأصل: «مطعم ومشروب».



ومن نُوزِعَ في رَشْدِهِ، فشَهِدَ به عدلان، ثَبَتَ. وإلا فادَّعى عِلْمَ  
وَلِيِّهِ، حَلَفَ.

ومن تبرَّع في حَجَرِهِ، فثَبَتَ كونه مكلِّفاً رشيداً، نَفَذَ.

### فصل

وولاية مملوكٍ لسيِّدِهِ ولو غيرَ عدليٍّ. وصغيرٍ، وبالع مجنونٍ لأبٍ  
بالغٍ رشيدٍ، ثم لوصيِّهِ، ولو بجعلٍ، وثُمَّ متبرِّعٌ، أو كافرأً على كافرٍ،

شرح منصور

(ومن نُوزِعَ في رَشْدِهِ، فشَهِدَ به عدلان، ثَبَتَ) رَشْدُهُ لَأَنَّهُ قَدْ يُعْلَمُ  
بالاستفاضة، (وإلا) (١) بأن لم<sup>(١)</sup> يشَهِدْ به عدلان، (فادَّعى) محجورٌ عليه (عِلْمَ  
وَلِيِّهِ) رَشْدَهُ، (حَلَفَ) وَلِيُّهُ أَنَّهُ لَا يُعْلَمُ رَشْدُهُ؛ لاحتمالِ صدقِ مدَّعٍ. وظاهرُ ما  
يأتي في بابِ اليمين في الدعاوى: إن لم يحلف، لا يُقضى عليه برَشْدِهِ لنكوله<sup>(٢)</sup>.  
(ومن تبرَّع في) حالِ (حجرِهِ) أو باع، ونحوه، (فثَبَتَ كونه) أي: المتبرِّع  
ونحوه (مكلِّفاً رشيداً، نَفَذَ) تصرفه؛ لتبَيَّنَ أهليته له.

١٣٢/٢

/ (وولاية مملوكٍ لسيِّدِهِ) لَأَنَّهُ مَالُهُ، (ولو) كَانَ سيِّدُهُ (غيرَ عدليٍّ) لَأَنَّ  
تصرفَ الإنسانِ في مَالِهِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى عدالته، (و) ولايةٌ (صغيرٍ) عاقلٍ، أو  
مجنونٍ، (وبالع مجنونٍ) ومن بَلَغَ سفيهاً، واستمر، (لأبٍ بالغٍ) لكمالِ شفقتِهِ.  
فإن ألحقَ الولدُ بآبٍ عشرَ فأكثر، ولم يثبتْ بلوغُهُ، فلا ولايةَ له؛ لَأَنَّهُ لم ينفكْ  
عنه الحجرُ، فلا يكونَ وليًّا. (رشيدٍ) (٣) لأنَّ غيرَه<sup>(٣)</sup> محجور عليه. (ثم) الولايةُ  
بعد أبٍ (لوصيِّهِ) لَأَنَّهُ نائِبُ الأبِّ، أشبهَ وكيلَه في الحياة، (ولو) كَانَ وصيُّه  
(بجعلٍ، وثُمَّ متبرِّعٌ) بالنظرِ له، (أو) كَانَ الأبُّ أو وصيُّه (كافرأً على كافرٍ)

(١-١) ليست في (س).

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصه: [لأنه لا يُقضى عليه بالنكول إلا بالمال أو ما يقصد به المال، ولو جعلوه مما يقصد به المال، لا اكتفوا برجل وامرأتين أو رجل ويمين مع أنهم اعتبروا العدلين].

(٣-٣) في (م): «لأنه غير».

ثم حاكم. وتكفي العدالة ظاهراً. فإن عديم، فأمين يقوم مقامه.  
وحرّم تصرف ولي صغير ومجنون، إلا بما فيه حظ. فإن تبرّع، أو  
حاي، .....

شرح منصور

إن كان عدلاً في دينه، ولا ولاية لكافر على مسلم.

(ثم) بعد الأب ووصيه، فالولاية لـ (حاكم) لانقطاع الولاية من جهة  
الأب، فتكون للحاكم، كولاية النكاح؛ لأنه ولي من لا ولي له. (وتكفي  
العدالة) في الولي (ظاهراً) فلا يحتاج حاكم إلى تعديل أب أو وصيه،  
وللمكاتب ولاية ولده التابع له، دون الحر (فإن عديم) حاكم أهل (فأمين  
يقوم مقامه) أي: الحاكم. وعلم منه: أنه لا ولاية للجد والأم<sup>(١)</sup> وباقي  
العصبات، وحاكم عاجز كالعدم. قاله الشيخ تقي الدين<sup>(٢)</sup>. نقل ابن الحكم  
في من عنده مال، تطالبه الورثة، فيخاف من أمره، ترى أن يخبر الحاكم  
ويدفعه إليه؟ قال<sup>(٣)</sup>: أمّا حكائنا اليوم هولاء، فلا أرى أن يتقدّم إلى أحد  
منهم، ولا يدفع إليه شيئاً<sup>(٤)</sup>.

(وحرّم تصرف ولي صغير، و) ولي (مجنون) وسفيه، (إلا بما فيه حظ)  
للمحجور عليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾  
[الأنعام: ١٥٢]، والسفيه، والمجنون في معناه. (فإن تبرّع) الولي بصدقة، أو  
هبة، (أو حاي) بأن باع من مال موليه بأنقص من ثمنه، أو اشترى له بأزيد،

(١) جاء في هامش الأصل ما نصّه: [ويجوز أن لها ولاية في الحفظ لا التصرف. «غاية»].

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٦٩/١٣.

(٣) كتب فوقها في الأصل: «أي الإمام أحمد».

(٤) الفروع ٣١٧/٤، وجاء في هامش الأصل ما نصّه: [تتمّة: قال ابن نصر الله في «حواشي  
الفروع»: ولي اليتيم، سواء كان أباً أو وصيه أو حاكماً، له التوكيل فيما هو ولي فيه في الأصح،  
وكذلك يخرج في ناظر الوقف، فهو في جواز توكيله كولي اليتيم، ثم قال: وهل وكيل الناظر في ذلك  
كموكله؟ أي: في قبول قوله فيما صرفه يحتمل أنه مثله؛ لأنه قائم مقامه، ويحتمل المنع، لإمكان مراجعة  
موكله أشبه الوكيل في غير ذلك].

أو زادَ على نفقتيهما، أو مَنْ تلزمُهما مؤنته بالمعروف، ضَمِنَ. وتُدفع  
إن أفسدها، يوماً بيوم. فإن أفسدها أطعمه معاينة.

وإن أفسدَ كِسوته، سترَ عورته فقط في بيت، إن لم يُمكن تحيُّلٌ  
ولو بتهديد.

ولا يصحُّ أن يبيع، أو يشتري، أو يَرْتَهِنَ من مالهما لنفسه، غيرُ أبٍ.

وله ولغيره مكاتبَةُ قنَّهما، .....

شرح منصور

(أو زادَ) في الإنفاقِ (على نفقتيهما) أي: الصغيرِ والمجنونِ بالمعروف، (أو) زادَ  
في الإنفاقِ على (مَنْ تلزمُهما مؤنته بالمعروف، ضَمِنَ) ما تبرَّع به، و ما  
حايى به، والزائدُ في النفقة؛ لتفريطه، وللوليِّ تعجيلُ نفقةِ موليه (١) مدَّةَ جرتَ  
بها عادةُ أهلِ بلده، إن لم يفسدها، (وتُدفعُ) النفقةُ (إن أفسدها يوماً بيوم.  
فإن أفسدها) أي: النفقةَ مؤلَّى عليه بإتلافٍ، أو دَفْعٍ لغيره، (أطعمه) الوليُّ  
(معاينةً) وإلاَّ كان مفرطاً.

(وإن أفسدَ كِسوته، سترَ عورته فقط في بيت، إن لم يُمكن تحيُّلٌ) على  
إبقائها عليه، (ولو) كانَ التحيُّلُ (بتهديدٍ) فإذا أراه الناسَ، ألبسه، فإن عاد،  
نزع عنه، ويُقيَّدُ المجنونُ إن خيفَ عليه. نصّاً.

(ولا يصحُّ أن يبيع) وليُّ صغيرٍ، ومجنونٍ، من مالهما لنفسه، (أو يشتري)  
من مالهما لنفسه، (أو يَرْتَهِنَ من مالهما لنفسه) لأنَّه مظنةُ التهمة، (غيرُ أبٍ)  
فله ذلك، ويلي طرفي العقد؛ لأنَّه يلي بنفسه، والتهمةُ منتفيةٌ بين الوالدِ وولده؛  
إذ من طبعه الشفقةُ عليه، والميلُ إليه، وتركُ حظِّ نفسه لحظه، بخلافِ غيره.

(وله) أي: الأبِ مكاتبَةُ قنَّهما، (ولغيره) أي: الأبِ من الأولياءِ، وهو  
الوصيُّ، والحاكمُ، (مكاتبَةُ قنَّهما) أي: الصغيرِ، والمجنونِ؛ لأنَّ فيه تحصيلاً لمصلحة

(١) في (م): «مولاه».



وعتقه على مالٍ، وتزويجه لمصلحة، وإذنه في تجارة، وسفر بماله مع  
أمن، ومضاربته به ومحجور ربحه كله، ودفعه مضاربة بجزء من  
ربحه، .....

شرح منصور

الدنيا والآخرة، وقيدتها بعض الأصحاب بما إذا كان فيها حظ.

(و) لأب وغيره (عتقه) أي: قنهما (على مال) لأنه معاوضة فيها  
حظ، أشبه البيع، وليس له العتق مجاناً. (و) لأب وغيره (تزويجه) أي:  
قنهما (لمصلحة) ولو بعضه<sup>(١)</sup> ببعض؛ لإعفافه عن الزنا، وإيجاب نفقة  
الأمه على زوجها. (و) لأب وغيره (إذنه) أي: رقيق محجوره (في تجارة)  
بماله، كاتجار وليه فيه بنفسه. (و) لأب وغيره / (سفر)<sup>(٢)</sup> بماله (للتجارة)  
أو غيرها، (مع أمن) بلد وطريق؛ لجريان العادة به في مال نفسه. فإن كان  
البلد أو طريقه غير آمن، لم يجر. (و) لأب وغيره (مضاربته به) أي:  
الاتجار بماله بنفسه؛ لحديث ابن عمر مرفوعاً: «من ولي يتيماً له مال،  
فليتجر به، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة»<sup>(٣)</sup>. ورؤي موقوفاً على عمر،  
وهو أصح، ولأنه أحظ للمولى عليه. (ومحجور ربحه كله) لأنه نساء ماله،  
فلا يستحقه غيره، إلا بعقد، ولا يعقدها الولي لنفسه؛ للثمة. (و) لولي  
(دفعه) أي: مال محجور عليه لغيره (مضاربة بجزء) مشاع معلوم (من ربحه)

(١) كتب فوقها في الأصل: [كعبده بأمنه].

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصه: [ظاهره ولو كان بحراً إن كان الغالب السلامة، وفي «الإقناع»: في  
غير بحر، وعلة بعضهم بأنه مظنة عدمها، والولي لا يتصرف إلا بالحظ، ولا حظ مع مظنة عدم  
السلامة. يوسف].

(٣) أخرجه الترمذي (٦٤١)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وليس من رواية عبد الله بن  
عمر. وأخرجه الدارقطني ١١٠/٢، والبيهقي في «الكبرى» ١٠٧/٤، مرفوعاً من حديث عبد الله  
ابن عمرو بن العاص، وموقوفاً على عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وانظر «المقنع مع الشرح الكبير  
والإنصاف» ٣٧٥/١٣.

وبيعُه نساءً، وقرضه ولو بلا رهن، لمصلحة، وإن أمكنه، فالأولى أخذه. وإن تركه فضاغ المال، لم يضمه، وهبته بعوض، ورهنه لثقة لحاجة، وإيداعه، وشراء عقار، وبناءه بما جرت عادة أهل بلده لمصلحة. وشراء أضحية لموسر، .....

شرح منصور

لأن عائشة رضي الله تعالى عنها أبضعت مال محمد بن أبي بكر<sup>(١)</sup>. وليابة الولي عن محجوره في كل ما فيه مصلحة، وللعامل ما شُرط عليه.

(و) لولي (بيعه) أي: مال مولاه (نساءً) أي: إلى أجل، لمصلحة. (و) له (قرضه، ولو بلا رهن، لمصلحة) بأن يكون ثمن المؤجل أكثر مما يباع به حالاً، أو يكون القرض للمليء، يأمن جحوده، خوفاً على المال من نحو سفر. (وإن أمكنه) أي: الولي أخذ رهن، أو ضمين بضمن، أو قرض، (فالأولى أخذه) احتياطاً. (وإن تركه) أي: التوثق ولي مع إمكانه، (فضاغ المال، لم يضمه) الولي، لأن الظاهر السلامة، ولا<sup>(٢)</sup> يقرضه لمودة ومكافأة. نصاً، (و) له (هبته بعوض) لأنها في معنى البيع، وفيها ما فيه. (و) له (رهنه لثقة لحاجة، وإيداعه) ولو مع إمكان قرضه، لمصلحة. (و) له (شراء عقار) من مالهما؛ ليستغلّ لهما مع بقاء الأصل، وهذا أولى من المضاربة به. (و) له (بناؤه) أي: العقار لهما من مالهما؛ لأنه في معنى الشراء، إلا أن يتمكن من الشراء، ويكون أحظ فيتعين عليه، (بما جرت عادة أهل بلده) بالبناء به؛ لأنه العرف، فيفعله (لمصلحة) فإن لم تكن، فلا.

(و) له (شراء أضحية لـ) محجور عليه (موسر) نصاً، وحمله في «المغني»<sup>(٣)</sup> على يتيم يعقلها، لأنه يوم عيد وفرح، فيحصل بذلك جبر قلبه، وإحاقه

(١) أخرج عبد الرزاق في «المصنف» (٦٩٨٣) و (٦٩٨٤) و (٦٩٨٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» ١٤٩/٣، عن القاسم بن محمد قال: كانت عائشة تبضع بأموالنا في البحر، وإنها لتزكيها. وأبضع الشيء: جعله بضاعة للتجارة.

(٢) في (س) و (م): «فلا».

(٣) ٣٤٢/٦ و ٣٧٨/١٣.

ومداواته، وترك صبي بمكتب بأجرة، وشراء لعب غير مصورة لصغيرة من مالها، وبيع عقارهما لمصلحة، ولو بلا ضرورة، أو زيادة على ثمن مثله.

شرح منصور

يَمْنُ له أب، كالثياب الحسنة، مع استحباب التوسعة في هذا اليوم.

(و) له (مداواته) أي: المحجور عليه<sup>(١)</sup>، ولو بأجرة، لمصلحة، ولو بلا إذن حاكم. نصًا، وله حمله بأجرة. نصًا، ليشهد الجماعة، قاله في «المجرد» و «الفصول»، وإذنه في صدقة ييسر. قاله في «المذهب»<sup>(٢)</sup>. (و) له (ترك صبي بمكتب) لتعلم خط ونحوه (بأجرة) لأنه من مصالحه، أشبه ثمن مأكوله<sup>(٣)</sup>، وكذا تركه بدكان؛ لتعلم صناعة. (و) له (شراء لعب غير مصورة لصغيرة) تحت حجره (من مالها) نصًا، للتمرن، وله أيضاً تجهيزها إذا زوجها، أو كانت مزوجة، بما يليق بها من لباس، وحلي، وفرش، على عاداتهن في ذلك البلد، وله أيضاً خلط نفقة مؤليه بماله، إذا كان أرفق به<sup>(٤)</sup>. وإن مات من يتجر لنفسه، وليتيمه بماله، وقد اشترى شيئاً، ولم يعرف لمن هو، أقرع، فمن قرع، حلف وأخذه، قاله الشيخ تقي الدين<sup>(٥)</sup> (و) لولي صغير، ومجنون (بيع عقارهما لمصلحة) نصًا، لكونه<sup>(٦)</sup> في مكان لا غلة فيه، أو فيه غلة يسيرة، أو له جار سوء، أو ليعمر به عقاره الآخر ونحوه، (ولو بلا ضرورة، أو زيادة على ثمن مثله) أي: العقار.

(١) ليست في الأصل.

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٨٥/١٣، والفروع ٣٢١/٤.

(٣) في (م): «مأكول».

(٤) في (س) و (م): «له».

(٥) الفروع ٣٢٢/٤.

(٦) في (س): «ككونه»، وجاء في هامش الأصل ما نصه: [ومنها احتياجه للكسوة والنفقة وإلى مالا

بد منه، وليس ثم غير العقار. يوسف].



ويجب قبول وصية لهما بمن يعتق عليهما إن لم تلزم نفقته لإعسار  
أو غيره. وإلا حرّم.

وإن لم يمكنه تخلص حقهما إلا برفع مدين لوال يظلمه رفعه،  
كما لو لم يمكن رد مغضوب إلا بكلفة عظيمة.

### فصل

ومن فك حجره، فسفه، أعيد، ولا ينظر في ماله إلا حاكم، كمن  
جن. ولا ينفك إلا بحكمه.

شرح منصور

(ويجب) على وليهما (قبول وصية لهما بمن يعتق عليهما) من أقاربهما،  
(إن لم تلزم)هما (نفقته؛ لإعسار)هما (أو غيره) كوجود أقرب منهما، أو  
قدرة/ عتيق على تكسب<sup>(١)</sup>؛ لأن قبول الوصية إذن مصلحة محضة، (والأ) بأن  
لزمتهما نفقته، (حرّم)<sup>(٢)</sup> قبول الوصية به؛ لتفويت مالهما بالنفقة عليه.

١٣٤/٢

(وإن لم يمكنه) أي: الولي (تخلص حقهما) أي: الصغير، والمجنون، (إلا)  
برفع مدين) لهما (لوال يظلمه، رفعه) الولي إليه؛ لأنه الذي جر الظلم إلى  
نفسه، (كما لو لم يمكن رد مغضوب) إلى مالكه (إلا بكلفة عظيمة) فلربّه  
إلزام غاصبه برده، لما تقدّم.

(ومن فك حجره) لتكليفه، ورشده، (فسفه) أي: صار سفيهاً، (أعيد)  
حجره؛ لدوران الحكم مع علته، ولا يحجر عليه، (ولا ينظر في ماله إلا)  
حاكم) لاختلاف التبذير الذي هو سبب الحجر عليه ثانياً، فيحتاج إلى  
الاجتهاد، أشبه الحجر لفلس، (كمن جن) بعد بلوغه، ورشده، فلا ينظر في  
ماله إلا حاكم، وكذا الشيخ الكبير إذا اختل عقله، حجر عليه، كالمجنون.  
(ولا ينفك) الحجر عمّن سفه ونحوه، بعد رشده، (إلا بحكمه) لأنه ثبت بحكمه،

(١) في (س): «كسب».

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصّه: [مع الصحة؛ إذ لا تنافي الحرمة الصحة. محمد الخلوئي].

ويصح تزوجه بلا إذن وليه لحاجة، لا عتقه، وتزويجه بلا إذنه لحاجة، وإجباره لمصلحة، كسفيهة.  
وإن أذن، لم يلزم تعيين المرأة، ويتقيد بمهر المثل. وتلزم ولياً زيادة زوج بها، لا زيادة أذن فيها.

شرح منصور

فلا ينفك إلا به، كحجر لفلس.

(ويصح تزوجه) أي: السفيه البالغ (بلا إذن وليه، لحاجة) متعة، أو خدمة؛ لأن النكاح لم يُشرع لقصد المال، ومع الحاجة إليه يكون مصلحة محضة، بحيث يصح تزويج ولي السفيه له بغير إذنه إذن<sup>(١)</sup>، فصحته من السفيه إذن بغير إذن وليه أولى، و(لا) يصح (عتقه)<sup>(٢)</sup> أي: السفيه لرقيقه؛ لأنه تبرع، أشبه هبته، ووقفه. و(و) يصح (تزويجه) أي: تزويج ولي السفيه له (بلا إذنه) مع سكوته (لحاجة) لما تقدم. و(و) له (إجباره) أي: السفيه على النكاح إن امتنع منه (لمصلحة) كإجباره على غيره من المصالح، و (كسفيهة) فلوليها إجبارها على النكاح، لمصلحتها.

(وإن أذن) لسفيه وليه في زوج، (لم يلزم تعيين المرأة) في الإذن، أي: لم يشترط، (ويتقيد) الإذن (بمهر المثل) فإن تزوج بزيادة عليه، لم يلزمه؛ لأنها تبرع، وليس أهلاً له، (وتلزم ولياً) لسفيه (زيادة زوج بها) فيدفعها من ماله؛ لتعدييه، و (لا) تلزمه (زيادة أذن فيها) لأنه لم يباشرها، ووجود الإذن، كعدمه، ولا تلزم أيضاً السفيه، كما يدل عليه كلامه في «الإنصاف»<sup>(٣)</sup> وغيره، خلافاً لما في «شرح»<sup>(٤)</sup>.

(١) ليست في (س).

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصه: [وكذا شركته، وحوالته، والحوالة عليه، وضمانه، وكفالته، ولا يفرق زكاته بنفسه، بل يفرقها الولي، وتصح وصيته، وتديره واستيلاده، وتعتق الأمة المستولدة بموته، وكذا نذر عبادة بدنية لا مالية، ولا صدقة تطوع. يوسف].

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٩٤/١٣.

(٤) معونة أولي النهى ٥٧٩/٤.

وإن عضله، استقل. فلو علمه يُطلق، اشترى له أمة.  
ويستقل بما لا يتعلق بالمال مقصوده.

وإن أقرَّ بحدٍّ، أو نسب، أو طلاق، أو قصاص، أخذ به في الحال  
ولا يجب مالٌ غفِي عليه، .....

شرح منصور

(وإن عضله) أي: منع الولي<sup>(١)</sup> السفية أن يتزوج<sup>(٢)</sup> (استقل) به السفية،  
أي: فيصح بدون إذنه، حتى مع عضله إياه، (فلو علمه) أي: السفية، وليُّ  
(يطلق) إن زوجه، (اشترى له أمة) يتسرّى بها. وعلم منه: صحة طلاقه،  
دون عتقه؛ لأن الطلاق ليس إتلافًا؛ إذ الزوجة لا ينفذ بيع زوجها، ولا هبته  
لها، ولا تورث عنه لو مات، فليست بمال، بخلاف أمته، وغرم الشاهدين  
بالطلاق قبل الدخول، إذا رجعا نصف المسمى، إنما هو لأجل تفويت  
الاستمتاع، بإيقاع الحيلولة، وإن لم يتلفا مالاً، كرجوع من شهد بما يوجب  
القود. وقوله: أخطأت. وأيضاً<sup>(٣)</sup> فالعبد يصح طلاقه، فالسفيه أولى.

(ويستقل) سفية (بما) أي: فعل (لا يتعلق بالمال مقصوده) كحدّ قذف،  
وعبادة بدنية من حجٍّ وغيره، لا نذره عبادة مالية، كصدقة. ولا تصح  
شركته ولا حوالته، ولا الحوالة عليه.

(وإن أقرَّ بحدٍّ) أي: بما يوجهه من نحو زنى، أو قذف، أخذ به في الحال.  
(أو) أقرَّ بـ (نسب، أو طلاق، أو قصاص، أخذ به في الحال) قال ابن  
المنذر<sup>(٤)</sup>: وهو إجماع من نحفظ عنه<sup>(٥)</sup> (من أهل العلم)؛ لأنه غير متهم في  
نفسه، والحجر إنما يتعلق بماله، فيقبل على نفسه. (ولا يجب مالٌ غفِي عليه)

١٣٥/٢

(١) ليست في (س).

(٢) جاء في هامش الأصل: [أي: مع الحاجة].

(٣) ليست في (م).

(٤) الإجماع ص ١١٤، وانظر: المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٩٧/١٣ - ٣٩٨.

(٥-٥) ليست في (س)، وأشار في الأصل إلى أنها نسخة.



وبمالٍ، فبعد فكه.

وتصرف وليه، كولي صغير ومجنون.

### فصل

ولولي غير حاكم، وأمينه، الأكل لحاجة، من مال مؤليه، الأقل من  
أجرة مثله وكفايته. ولا يلزمه عوضه بيساره. ....

شرح منصور

عن قصاص، أقر به السفية؛ لاحتمال التواطىء بينه، وبين المقر له، فإن فك  
حجره، أخذ به.

(و) إن أقر (بمال) كثرمن، وقرض، وقيمة متلف، (فبعد فكه) أي: الحجر  
يؤخذ به؛ لأنه مكلف يلزمه ما أقر به، كالراهن يقر بالرهن، ولا يقبل في  
الحال؛ لئلا يزول معنى الحجر، لكن إن علم الولي صحة ما أقر به السفية،  
لزمه أدائه في الحال.

(وتصرف وليه) أي: السفية في ماله، (ك) تصرف (ولي صغير و  
مجنون) على ما تقدم؛ لأن الحجر عليه لحظ نفسه، أشبه الصغير.

(ولولي) صغير، ومجنون، وسفيه (غير حاكم، وأمينه) أي: الحاكم،  
(الأكل لحاجة من مال مؤليه) لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾  
[النساء: ٦]، ولحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رجلاً أتى  
النبي ﷺ فقال: إني فقير، وليس لي شيء، ولي يتيم. فقال: «كُلْ من مال  
يتيمك، غير مسرف»<sup>(١)</sup>. رواه أبو بكر. والحاكم وأمينه لا يأكلان شيئاً؛  
لاستغنائهما بمالهما في بيت المال، فيأكل مَنْ يباح له<sup>(٢)</sup> (الأقل من أجرة مثله  
وكفايته) فإذا كانت كفايته أربعة دراهم، وأجرة عمله ثلاثة، أو بالعكس، لم  
يأكل إلا الثلاثة؛ لأنه يأكل بالحاجة والعمل جميعاً، فلا يأخذ إلا ما وجدا فيه.  
(ولا يلزمه) أي: الولي (عوضه) أي: ما أكله (بيساره) لأنه عوض عن عمله،

(١) أخرجه أبو داود (٢٨٧٢)، والنسائي في «المختص» ٢٥٦/٦، وابن ماجه (٢٧١٨).

(٢) بعدها في (م): «الأكل».

ومع عدمها، ما فرضه له حاكم.

ولناظر وقف، ولو لم يحتج، أكل بمعروف.

ومن فلك حجره، فادعى على وليه تعدياً، أو موجب ضمان ونحوه، أو الولي وجود ضرورة، .....

شرح منصور

فلم يلزمه عوضه مطلقاً، كالأجير، والمضارب، ولظاهر الآية؛ فإنه تعالى لم يذكر عوضاً بخلاف المضطر إلى طعام غيره؛ لاستقرار عوضه في ذمته.

(ومع عدمها) أي: حاجة ولي صغير، ومجنون، وسفيه، بأن كان غنياً يأكل من ماله (ما فرضه له حاكم) فإن لم يفرض له شيئاً، لم يأكل منه؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ﴾ [النساء: ٦]، وعلم منه: أن للحاكم فرضه، لكن لمصلحة.

(ولناظر وقف<sup>(١)</sup>)، ولو لم يحتج، أكل منه (بمعروف) إلحاقاً له بعامل<sup>(٢)</sup> الزكاة. فإن شرط له الواقف شيئاً، فله ما شرطه. قال الشيخ تقي الدين<sup>(٣)</sup>: لا يقدم بمعلومه بلا شرط إلا أن يأخذ أجره عمله مع فقره، كوصي اليتيم<sup>(٤)</sup>.

(ومن فلك حجره) لعقله ورشده، (فادعى على وليه تعدياً) في ماله، (أو) ادعى على وليه (موجب ضمان) كتفريط، أو تبرع، (ونحوه) كدعواه عدم مصلحة في بيع عقار ونحوه، فقول ولي (أو) ادعى (الولي وجود ضرورة،

(١) جاء في هامش الأصل ما نصّه: [قوله: ولناظر وقف... الخ. أي: إذا لم يشترط له الواقف شيئاً وإلا لم يتجاوز. «حاشية». وبخطه: انظر ما مراد بالمعروف هنا، فإن ظاهره ولو زاد على كفايته أو أجره مثله؟ ويطلب الفرق بينه وبين ولي اليتيم حيث قالوا: لا يأكل إلا الأقل من كفايته أو أجره مثله، والظاهر أنه مثله. فتدبر! محمد الخلوئي. أقول: مقتضى إلحاقهم الناظر بعامل الزكاة أنه لا يأكل الأجرة].

(٢) في (س): «بمعمل».

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصّه: [لو عطف قول الشيخ بالواو، لكان أولى؛ لمخالفته لما ذكره].

(٤) الفروع ٣٢٥/٤.

أو غِبْطَةً، أو تَلَفٍ، أو قَدْرُ نَفَقَةٍ أو كُسُوةٍ، فقولُ وليٍّ، ما لم تخالفهُ عادةً أو عَرَفٌ، ويُحْلَفُ غيرُ حاكمٍ، لا في دفعِ مالٍ بعدِ رشديٍّ، أو عقلٍ، إلا أن يكونَ متبرِّعاً. ولا في قدرِ زمنٍ إنفاقٍ.

وليس لزوجٍ رشيدةٍ حَجَرٌ عليها، في تبرُّعٍ زائدٍ على ثلثِ مالها.

شرح منصور

(أو) وجودَ (غِبْطَةٍ<sup>(١)</sup>) كبيعِ عقارٍ، فقولُ وليٍّ. (أو) ادَّعى الوليُّ وجودَ (تَلَفٍ، أو) ادَّعى (قَدْرُ نَفَقَةٍ) ولو على عقارٍ محجورٍ عليه، (أو كُسُوةٍ) لمحجوره، أو زوجته، أو رقيقه، ونحوه، (فقولُ وليٍّ) لأنه أمينٌ، أشبه المودَّع، (ما لم تخالفه) أي: قولَ الوليِّ (عادةً، أو عرفاً) فيردُّ للقربنة، (ويُحْلَفُ) وليُّ حيث قُبِلَ قوله؛ لاحتمالِ صدقِ الآخر. (غيرُ حاكمٍ) فلا يُحْلَفُ مطلقاً، و (لا) يُقبل قولُ وليٍّ بجعلٍ (في دفعِ مالٍ بعدِ رشديٍّ، أو) بعدِ (عقلٍ) لأنه قبضَ المالَ لمصلحته<sup>(٢)</sup>، أشبه المستعيرَ، (إلا أن يكونَ) الوليُّ (متبرِّعاً) فيقبل قوله في دفعِ المالِ إذن؛ لأنه قبضَ المالَ لمصلحة المحجورِ عليه فقط، أشبه الوديع. (ولا) يُقبل قولُ وليٍّ (في قدرِ زمنٍ إنفاقٍ) بأن قال من أنفك حَجَرُهُ: أنفقت عليَّ من سنة. فقال الوليُّ: بل<sup>(٣)</sup> من ستين، لم يُقبل قوله، إلا بيِّنة؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ ما يدعيه.

(وليس لزوجٍ) حرَّةٍ (رشيدةٍ حَجَرٌ عليها في تبرُّعٍ زائدٍ على ثلثِ مالها)

للآية<sup>(٤)</sup>، وحديث: «يا معشرَ النساءِ، تصدَّقْنَ، ولو من حُلِيِّكُنَّ»<sup>(٥)</sup>. وكنَّ يتصدَّقْنَ، ويقبلُ/ ﷺ منهنَّ، ولم يستفصل، ولأنَّ مَنْ وَجَبَ دفعُ مالِهِ إليه لرشدِهِ، جاز له التصرفُ فيه بلا إذنٍ أحدٍ، كالذكر. وأمَّا حديثُ عمرو بنِ

(١) أي: مصلحة. «حاشية النجدي مع منتهى الإرادات» ٥٠٩/٢.

(٢) في (م): «مصلحة».

(٣) ليست في الأصل.

(٤) أي: الآية السادسة من سورة النساء.

(٥) أخرجه البخاري (١٤٦٦)، ومسلم (١٠٠٠)، من حديث زينب بنت معاوية وقيل: بنت أبي معاوية

ابن عتاب الثقفي، روت عن النبي ﷺ وعن زوجها عبد الله بن مسعود، وعن عمر. «الإصابة» ٢٨٧/١٢.



ولا لحاكم حجرٌ على مقتَرٍ على نفسه وعياله.

### فصل

لوليٍّ ممّيز، وسيدِهِ أن يأذنَ له أن يتجرَّ، وكذا أن يدعيَ ويُقيمَ  
بينةً، ويُحلفَ ونحوه.

شرح منصور

شعيب، عن أبيه، عن جدّه، مرفوعاً: «لا يجوزُ للمرأةُ عطيةً من مالِها إلا بإذنِ زوجها؛ إذ هو مالكُ عصمتِها». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، فأجيب عنه، بأن شعيباً لم يُدرك عبد الله بن عمرو، ولم يثبت ما يدلُّ على تحديد المنع بالثلث، ولا يقاسُ على حقوقِ الورثةِ المتعلقةِ بمالِ المريض؛ لأنَّ المرضَ سببٌ يُفضي إلى وصولِ المالِ إليهم بالميّراث، والزوجيةُ إنّما تجعلُهُ من أهلِ الميّراث، فهي أحدُ وصفي العلة، فلا يثبت الحكمُ بمجرّدِها، كما لا يثبتُ لها الحجرُ على زوجها.

(ولا لحاكم حجرٌ على مقتَرٍ على نفسه، وعياله) لأنَّ فائدةَ الحجرِ جَمْعُ المالِ وإمساكُهُ، لا إنفاقُهُ. وقيل: بلى<sup>(٢)</sup>، لا<sup>(٣)</sup> يُمنع من عقوده، ولا يُكفُّ عن التصرفِ في مالِهِ، لكن يُنفقُ عليه جِيراً بالمعروفِ من مالِهِ.

(لوليٍّ حرٍّ ممّيز، وسيدِهِ) أي: القنُّ المميّز<sup>(٤)</sup> (أن يأذنَ له) أي: لموليه، أو قنّه المميّز (أن يتجرَّ) لقوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ﴾ [النساء: ٦]، ولأنّه عاقلٌ، محجورٌ عليه، فصَحَّ تصرفُهُ بإذنِ وليِّه وسيدِهِ، كالعبدِ الكبير، والسفِيهِ، (وكذا) يصحُّ أن يأذنَ الوليُّ والسَيِّدُ للمميّز (أن يدَّعي) على خصمِهِ، أو خصمِ وليِّه، أو سيِّدِهِ، (و) يأذنَ له أن (يقيمَ بينةً) على الخصمِ، (و) أن (يُحلفَ) الخصمَ إذا أنكر، (ونحوه) كمخالعةٍ، ومقاسمةٍ؛ لأنّها تصرفاتٌ متعلّقةٌ بالمالِ، أشبهت التجارة.

(١) في سننه (٣٥٤٦) و (٣٥٤٧).

(٢) ليست في الأصل.

(٣) في (م) : «ولا».

(٤) ليست في (س).

ويتقيّد فكٌ بقدرٍ ونوعٍ عيّنا، كوكيلٍ، ووصيٍّ في نوعٍ، وتزويجٍ  
معينٍ، وبيعٍ عينٍ ماله، والعقد الأول.  
وهو في بيعٍ نسيئةٍ وغيره، كمضاربٍ.

شرح منصور

(ويتقيّد فكٌ) حجرٍ عن مأذونٍ له، من حرٍّ وقنٍّ، ومميزٍ، (بقدرٍ ونوعٍ  
عيّنا) بأن قال له وليّه أو سيّده: أتجر في مئة دينارٍ فما دون، فلا يتجاوزها.  
أو قال له: أتجر في البرّ فقط، فلا يتعدّاه؛ لأنّه يتصرّف بالإذن من<sup>(١)</sup> جهةٍ  
آدميٍّ، فوجب أن يتقيّد بما أُذن له<sup>(٢)</sup> فيه، (كوكيلٍ ووصيٍّ في نوعٍ) من  
التصرفات، فليس له مجاوزته، (و) كمن وكلّ أو وصّي إليه في (تزويجٍ  
ب) شخصٍ (معينٍ) فليس له أن يزوّج من غيره، (و) كمن وكلّه رشيداً في  
(بيعٍ<sup>(٣)</sup> عينٍ ماله) فليس لوكيلٍ بيعٌ غيرها في<sup>(٤)</sup> ملكه. (و) ك (العقد  
الأول) أي: أن من أُذن له في بيعٍ عينٍ، أو إيجارها أو نحوه، لم يملك إلاّ العقد  
الأول، فإذا عادت العينُ للملك الموكّل ثانياً، لم يملك الوكيلُ العقدَ عليها ثانياً،  
بلا إذنٍ متحدّدٍ؛ لأن<sup>(٥)</sup> الإذن لم يتناول<sup>(٦)</sup> ذلك، وظاهره: ولو عادت بفسخٍ،  
وضّعفه في «تصحیح الفروع»<sup>(٧)</sup> وصوّب أن له العقدَ ثانياً، إن عادت  
بفسخٍ.

(وهو) أي: المأذون له في التجارة من حرٍّ، وقنٍّ مميّزٍ (في بيعٍ نسيئةٍ،  
وغيره) كبعرضٍ، (كمضاربٍ) فيصحُّ، لا وكيل<sup>(٨)</sup>؛ لأنّ القصدَ النماء، والعبد

(١) في الأصل «عن» .

(٢) ليست في (م) .

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصّه: [الظاهر أن النكاح مثل البيع إذا وكل فيه] .

(٤) في (س) و (م): «من» .

(٥) في (س): «ولأن» .

(٦) في (س): «يتجاوز» .

(٧) ٣٦٥/٤ .

(٨) كتب فوقها في الأصل: [أي ليس كوكيل] .

ولا يصحُّ أن يُؤجَرَ نفسه، ولا يتوكَّل ولو لم يقيد عليه.  
وإن وُكِّلَ، فكوكيل. ومتى عزل سيِّد قته انعزل وكيله، كوكيل  
ومضارب، لا كصبي ومكاتب، .....

شرح منصور

المشترك لا يصحُّ تصرفه إلا بإذن الكل؛ لأنَّ التصرف يقع بمجموع بدنه.  
وقياسه: حرُّ عليه وصيَّان.

(ولا يصحُّ أن يُؤجَرَ) ممیز، أذن له في التجارة، حرُّ أو قن، (نفسه، ولا)  
أن (يتوكَّل) لغيره؛ لأنَّ كلاهما عقد على نفسه، فلا يملكه إلا بإذن فيه،  
كتزويجه، وبيع نفسه، ولأنه يُقْعِده<sup>(١)</sup> عن مقصود التجارة. (ولو لم يقيد)  
وليَّه، أو سيِّده (عليه) بل<sup>(٢)</sup> أذن له في التجارة مطلقاً؛ لأنه ليسَ منها. وفي  
إيجار عبيده وبهائمهم، خلاف، قال في «تصحيح الفروع»<sup>(٣)</sup>: الصَّوابُ الجوازُ  
إن رآه مصلحة.

(وإن وُكِّلَ) مأذون له من حرٍّ وعبدٍ ممیز، (فكوكيل) فله أن يوكل فيما  
يعجزه، أو لا يتولاه مثله/ دون غيره، إلا بإذن، (ومتى عزل سيِّد قته) بأن منعه  
من التجارة، (انعزل وكيله) أي: وكيل القن، (ك) كانهزال وكيل<sup>(٤)</sup> (وكيل)  
بعزله، (و) كانهزال وكيل (مضارب) بفسخ ربِّ المال المضاربة<sup>(٥)</sup>؛ لأنه  
يتصرف لغيره بإذنه، وتوكيله فرعُ إذنه، فإذا بطل الإذن، بطل ما يُبنى عليه (لا  
كصبي) أذن له وليُّه أن يتجرَّ بماله، ووكل<sup>(٦)</sup> ثم منعه وليُّه من التجارة، فلا  
ينعزل وكيله. (و) لا ك<sup>(٧)</sup> (مكاتب) أذن له سيِّده فيما يحتاج إلى إذنه،

١٣٧/٢

(١) في (س): «يشغله».

(٢) في (م): «بلا».

(٣) ٣٢٧/٤.

(٤) ليست في (م).

(٥) في (س): «المضارب به».

(٦) بعدها في (م): «الأصل».

(٧) ليست في (م).



ومرتهن أذن لراهن في بيع.  
ويصح أن يشتري من يعتق على ماله لرحم، أو قول، أو زوجاً  
له. لا من ماله، ولا أن يبيعه.  
ومن رآه سيده، أو وليه يتجر، فلم ينهه، لم يصير مأذوناً له.

شرح منصور

فوكّل فيه، ثم منعه سيده، فلا ينزل وكيّله.

(و) لا ك (مرتهن أذن لراهن في بيع) رهن، فوكّل فيها<sup>(١)</sup> الراهن، ثم رجّع المرتهن عن إذنه، فلا ينزل وكيّل الراهن؛ لأنّ كلاً من هؤلاء الثلاثة متصرف لنفسه في ماله، فلا ينزل وكيّله بتغير الحال. فإذا زال المانع، فللوكيل التصرف بالإذن الأول.

(ويصح أن يشتري) قن مأذون في تجارة (من) أي: قنّا (يعتق على ماله) أي: المشتري (لرحم) كأخي سيده، (أو قول) أي: تعليق، كقوله: إن ملك عبد زيد، فهو حر. (أو) أي: ويصح أن يشتري المأذون له (زوجاً له) أي: لسيده رجلاً كان، أو امرأة، وينفسخ به النكاح. و (لا) يصح أن يشتري العبد المأذون له (من ماله) شيئاً<sup>(٢)</sup> (ولا أن يبيعه) ماله<sup>(٣)</sup>، كغير المأذون، ولا يسافر بلا إذن سيده؛ لأنّ ملك السيد في رقبته، وماله أقوى من المكاتب، ولا يتناول الإذن في التجارة، البيع الفاسد.

(ومن<sup>(٤)</sup> رآه سيده، أو وليه يتجر، فلم ينهه، لم يصير مأذوناً له) كتزويجه، ويبيعه ماله؛ لافتقار التصرف إلى الإذن، فلا يقوم السكوت مقامه،

(١) في (س): «فيه».

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصّه: [لئلا يلزم عليه الجمع بين العوض والمعوض؛ إذ العبد وما ملك يده لسيده، أو الاعتياض عن نفسه لنفسه أو ثبوت مطالبة الرقيق لسيده، وكل منهما ممتنع. محمد الخلوّتي].

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصّه: [أي يبيع المأذون له ماله سلعة، فلا يصح وفي حل منصور البهوتي نظراً؛ لأن مقتضاه أنّ المالك بائع، فيكون المأذون له مشترياً، وهي الصورة الأولى فتأمل! عثمان النجدي].

(٤) في الأصل: «وإن».

ويتعلق دينُ مأذونٍ له بدمّة سيّدٍ، ودينُ غيره برقبته، وإن أُعتِقَ،  
لزم سيّده. ومحلّه إن تلفَ، وإلا أخذ حيثُ أمكن.  
ومتى اشتراه ربُّ دينٍ تعلق برقبته، تحوّل إلى ثمنه. ....

شرح منصور

كتصرف<sup>(١)</sup> أحد المتراهنين في الرهن، مع سكوت الآخر، وكتصرف الأجنبي.  
(ويتعلق) جميع (دين) قن (مأذون له) إن استدانته لتجارة، فيما أذن له  
فيه، أو غيره. نصّاً، لأنّه غرّ الناس بإذنه له، وكذا ما اقترضه ونحوه بإذن  
سيّده، (بدمّة سيّده) لأنّه متصرفٌ لسيّده، ولهذا له الحجرُ عليه، وإمضاء بيع  
خيار له، وفسخه، ويثبت الملك له، وسواء كان بيد المأذون له مال<sup>(٢)</sup> أو لا.  
(و) يتعلّق (دينٌ غيره) أي: غير المأذون له في تجارة بأن اشترى في ذمّته، أو  
اقترض بغير إذن سيّده، وتلف ما اشتراه، أو اقترضه بيده، أو يد سيّده،  
(برقبته) فيفديه سيّده بالأقلّ من الدين، أو قيمته، أو يبيعه<sup>(٣)</sup>، ويعطيه، أو  
يسلمه لربّ الدين؛ لفساد تصرفه، فأشبه أرش جنايته. (وإن أُعتِقَ) رقيقٌ،  
تعلّق دينه برقبته، (لزم سيّده) فيفديه بأقلّ الأمرين؛ لأنّه فوت رقبته على ربّ  
الحقّ بإعتاقه. (ومحلّه) أي: محلُّ استدانته غير مأذون برقبته (إن تلف) ما  
استدانته، (والأ) <sup>(٤)</sup> بأن لم <sup>(٤)</sup> يتلف (أخذه) أي: أخذه مالكه (حيثُ أمكن)  
أخذه له <sup>(٥)</sup>؛ لبقاء ملكه عليه <sup>(٦)</sup>؛ لفساد العقد.

(ومتى اشتراه) أي: العبد (ربُّ دينٍ تعلق) دينه (برقبته) أي: العبد،  
(تحوّل) الدين المتعلّق برقبته (إلى ثمنه) الذي اشتراه به؛ لأنّه بدله، كقيمته لو

(١) في الأصل: «وكتصرف».

(٢) ليست في (س).

(٣) في الأصل: «بيعه».

(٤-٤) ليست في الأصل.

(٥) ليست في الأصل.

(٦) في (س): «فيه».

وبذمته، فملكه مطلقاً، أو من تعلق برقبته بلا عوض، سقط.  
ويصح إقرار مأذون، ولو صغيراً، في قدر ما أذن فيه.  
وإن حجر عليه ويديه مال، ثم أذن له فأقر به، صح.

شرح منصور

أثلف، فيخير بائع بين فدائه، وأخذ الثمن، وبين إعطائه في الدين بعد إحضاره  
إن كان ديناً، وإن وجدت شروط المقاصة، تقاصاً، أو بقدر الأقل، وباقي  
الثمن، لبائع.

١٣٨/٢

(و) إن تعلق الدين (بذمته<sup>(١)</sup>) أي: العبد بأن أقر به/ غير مأذون، ولم  
يصدق سيده، (فملكه) رب ذلك الدين (مطلقاً) أي بشراء، أو هبة، أو  
غيرهما، سقط؛ لأن السيد لا يثبت له الدين بذمة عبده. (أو) ملك رب دين  
(من تعلق) دينه (برقبته بلا عوض) بأن ورثه، أو وهب له، (سقط) الدين؛  
لأنه لا بدل للرقبة يتحول الدين إليه.

(ويصح إقرار مأذون) له (ولو صغيراً) مميزاً (في قدر ما أذن) له (فيه)  
لأن مقتضى الإقرار الصحة، و<sup>(٢)</sup> ترك فيما لم يؤذن له فيه<sup>(٣)</sup> لحق السيد،  
فوجب بقاؤه فيما عداه<sup>(٤)</sup> على مقتضاه.

(وإن حجر عليه) أي: المأذون له سيده، أي: منعه من التصرف (وبيديه)  
أي: القن (مال، ثم أذن له) في التجارة (فأقر به) أي: بما يديه من المال  
المعين<sup>(٥)</sup>، (صح) إقراره؛ لزوال الحجر المانع من الإقرار، وكذا حكم حر مميز  
أذن له وليه.

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: [ونخطه على قوله: بذمته الخ... من هنا عُلِمَ أن دين العبد على ثلاثة  
أقسام: قسم يتعلق بذمة السيد، وهي الديون التي أذن له فيها. وقسم يتعلق برقبته وهي ما لم يؤذن له فيه مما  
ثبت ببينة من الإطلاقات، أو تصديق السيد. وقسم يتعلق بذمته وهو ما لم يثبت بغير إقرار العبد فقط].

(٢) ليست في الأصل و (م).

(٣) جاء في هامش الأصل: [وهو الزائد].

(٤) جاء في هامش الأصل: [أي: الزائد].

(٥) في (س): «المعين».



ويبطلُ إذنٌ بحجرٍ على سيِّده، وموته، وجنونه المطبق. لا بإباقٍ، وأسرٍ، وتدبيرٍ، وإيلادٍ، وكتابةٍ، وحريةٍ، وحبسٍ بدينٍ وغصبٍ.

وتصحُّ معاملةُ قنٍّ لم يثبت كونه مأذوناً له، لا تبرُّغُ مأذونٍ له بدراهمٍ وكسوةٍ ونحوهما.

وله هديَّةُ مأكولٍ، وإعارةُ دابةٍ، وعملُ دعوةٍ، ونحوه بلا إسرافٍ.

شرح منصور

(ويبطلُ إذنٌ) سيِّدٍ لرقيقه في تجارةٍ (بحجرٍ على سيِّده وموته، وجنونه المطبق) بفتح الباء<sup>(١)</sup>، لأنها تمنعُ ابتداءَ الإذن، فتمنعُ استدامته، وكباقي العقود الجائزة. و لا يبطلُ إذنٌ له<sup>(٢)</sup> (لا بإباقٍ) مأذونٍ له. نصًّا، (و) لا (أسرٍ، وتدبيرٍ، وإيلادٍ، وكتابةٍ، وحريةٍ، وحبسٍ بدينٍ، وغصبٍ) لمأذونٍ له، لأنَّ هذه لا تمنعُ ابتداءَ الإذن له في التجارة، فلا تمنعُ استدامته.

(وتصحُّ معاملةُ قنٍّ لم يثبت كونه مأذوناً له) لأنَّ الأصلَ صحَّةُ التصرف. ولا يُعاملُ صغيرٌ، لم يعلم الإذن له، إلَّا في مثلٍ ما يُعاملُ مثله فيه. و (لا) يصحُّ (تبرُّغُ مأذونٍ له بدراهمٍ، وكسوةٍ ونحوهما) ككتاب؛ لأنَّه ليس من التجارة، ولا يحتاجُ إليه، فلا يتناوله الإذن.

(وله) أي: الرقيقُ المأذون له (هديَّةُ مأكولٍ، وإعارةُ دابةٍ، وعملُ دعوةٍ ونحوه) كصدقةٍ بيسيرٍ (بلا إسرافٍ) في الكلِّ، لأنَّه ﷺ كانَ يجيبُ دعوةَ المملوكِ<sup>(٣)</sup>. وعن أبي سعيدٍ مولى أبي أسيد، أنه تزوَّجَ فحضرَ دعوتَه جماعةٌ

(١) رجَّح العلامةُ عثمانُ النجدي في «حاشيته» الكسر. «حاشية النجدي على منتهى الإرادات» ٥١٤/٢-٥١٥.

(٢) ليست في (م).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه (٢٢٩٦)، من حديث أنس بن مالك. وأخرجه الترمذي (١٠١٧)، وابن ماجه (٤١٨٧) من حديث أنسٍ أيضاً بلفظ: كان يجيب دعوة العبد.

ولغير مأذونٍ أن يتصدَّقَ من قُوته بما لا يُضِرُّ به، كـرغيفٍ ونحوه.  
ولزوجةٍ وكلِّ متصرِّفٍ في بيتٍ، الصدقةُ منه، بلا إذن صاحبه  
بنحو ذلك، إلا أن يَمْنَعَ، أو يَضْطَرَّ عُرْفٌ، .....

شرح منصور

من الصحابة منهم ابن مسعود، وحذيفة<sup>(١)</sup> فأَمَّهُم، وهو يومئذ عبد<sup>(٢)</sup> رواه  
صالح في «مسائله». ولجريانِ عادةِ التجار به فيما بينهم، فيدخل في عموم  
الإذن.

(ولـ) رقيق (غير مأذون) له في تجارة (أن يتصدَّق من قوته بما لا يُضِرُّ  
به، كـرغيفٍ ونحوه) كفلسٍ وبيضةٍ؛ لجريانِ العادةِ بالمساحةِ فيه .

(ولزوجةٍ وكلِّ متصرِّفٍ في بيتٍ<sup>(٣)</sup>) كأجيرٍ، (الصدقةُ منه بلا إذن  
صاحبه بنحو ذلك) لحديث عائشة رضي الله تعالى عنها مرفوعاً: «إذا  
أنفقتِ المرأةُ من طعامِ زوجها غيرَ مُفسدةٍ فيه، كان لها أجرها بما أنفقت،  
ولزوجها أجرٌ ما كَسَبَ، وللخازنِ مثلُ ذلك، لا ينقصُ بعضهم من أجرِ  
بعض شيئاً». متفقٌ عليه<sup>(٤)</sup>. ولم يذكر إذنًا، ولأنَّ العادةَ السَّماحُ وطيبُ النفسِ به  
(إلا أن يَمْنَعَ) ربُّ البيتِ منه، (أو يضْطَرُّ<sup>(٥)</sup> عرفٌ) بأن تكون عادةُ البعض

(١) في الأصول الخطية و (م): «أبو حذيفة»، والمثبت من مصادر التخريج .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٣٨١٨) و(٣٨٢٢)، وابن أبي شيبة ٢١٧/٢، وابن المنذر في «الأوسط»  
١٥٦/٤، والبيهقي في «الكبرى» ١٢٦/٣، وأبو نعيم كما في «فتح الباري» لابن رجب ١٦٩/٦-  
١٧٠. وجاء في مطبوع ابن أبي شيبة: أبو حذيفة كما كان عندنا والمثبت من مصادر التخريج لا  
سيما أنَّ العيني في «عمدة القاري» شرح البخاري ٢٢٥/٥ قد أورد أثر ابن أبي شيبة وصحح إسناده،  
وقال: حذيفة، بدل: أبي حذيفة .

وجاء عند البيهقي: أبو سعيد مولى بني أسيد، وعند عبد الرزاق: أبو سعد مولى بني أسيد. وجاء عند  
أبي نعيم كما في «شرح ابن رجب»: أبو سعيد مولى أبي أسيد الأنصاري، ولم أجد ترجمته، وانظر:  
«المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف» ٣٤٩/٤ و٤٢٨/١٣-٤٢٩.

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصه: [قوله: ويتجه غير ولي يتيم. «غاية»].

(٤) البخاري (١٤٢٥)، ومسلم (١٠٢٤) (٨٠).

(٥) بعدها في الأصل: «به» .

أو يكون بخيلاً، ويُشكَّ في رضاه فيهما، فيحرُم، كزوجة أُطِعت بفرضٍ ولم تعلم رضاه.

ومن وجدَ بما اشترى من قنٍّ عيباً، فقال: أنا غيرُ مأذونٍ لي، لم يُقبل، ولو صدَّقه سيِّدٌ.

شرح منصور

الإعطاء، وعادةً آخري المنع.

(أو يكون) ربُّ البيت (بخيلاً، ويُشكَّ في رضاه فيهما) أي: فيما إذا اضطرب عرفٌ، أو ما إذا كان بخيلاً، (فيحرُم) الإعطاء من ماله بلا إذنه؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ رضاه إذن، (كزوجة أُطِعت بفرضٍ<sup>(١)</sup>)، ولم تعلم رضاه) أي: الزوج بالصدقة من ماله، فتحرمُ عليها.

(ومن وجدَ بما اشترى من قنٍّ عيباً، فقال) القنُّ البائع: (أنا غيرُ مأذونٍ لي) في التجارة، (لم يُقبل) قوله. نصًّا، لأنَّه يدفع/ عن نفسه<sup>(٢)</sup>، (ولو صدَّقه سيِّدُه) في عدمِ الإذن له لما تقدَّم<sup>(٣)</sup>، ولأنَّه يدعي فسادَ العقد، والخصم يدعي صحَّته.

١٣٩/٢

(١) جاء في هامش الأصل ما نصُّه: [أي: بأن فرض لها الحاكم عليه دراهم كل يوم، فليس لها أن تنصرف في مال زوجها بغير إذنه].

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصُّه: [قوله: لأنه يدفع عن نفسه. قال في «الحاشية»: وظاهره أن المشتري لو اختار إذا الإمساك مع الأرض، كان له ذلك. انتهى].

(٣) جاء في هامش الأصل: [من أنه يريد الدفع عن نفسه].